



اتحاد المصارف المغربية

2022

تقرير
سنوي

المصارف المغربية: نحو عالم أكثر إستدامة

تقرير تحت إشراف الأستاذ ظافر سعيدان – SKEMA معهد سكيما للأعمال،
يشكر المؤلف سناء بن عبد الله – من FSEG صفاقس على مساهمتها

ملخص تنفيذي

يستنتج تقرير سنة 2022 ان:

1. بدأت الدول المغاربية في الخروج من جانحة كوفيد-19، لكن التحديات الهيكلية لم تتغير. الامر يتعلق بمعالجة التفاوتات الهيكلية وقيود التضخم وتسريع التحول البيئي من خلال بناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الجيوسياسية الحالية والمستقبلية. إن استرجاع الجودة القائمة على التحكم في ضغوطات الميزانية والنقد من شأنه أن يساعد البلدان المغاربية على تحديد برامج عمل متوسطة وطويلة المدى وتسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. يتأثر القطاع المالي المغاربي كثيرا بتغير المناخ. لذا يتم تشجيع المؤسسات المالية على حماية نفسها من المخاطر الجديدة المرتبطة به. تؤثر الكوارث المناخية على تعذر المقرضين عن السداد. وتنشأ صلة مباشرة بين قدرة المقرضين على السداد والكوارث الطبيعية. في مواجهة تزايد العوامل المناخية في منطقة السواحل، تواجه البنوك التحدي المتمثل في تقييم تأثير مخاطر المناخ على التخلف عن السداد. بالإضافة إلى ذلك، يتوفر تمويل خاص بالتحول البيئي.
3. لم يعد تسجيل الائتمان لتقييم مخاطر التخلف عن السداد القائم حصريا على العناصر المالية كافيا. إذ يجب أن يتضمن هذا التقييم عناصر غير مالية. إنه من الصعب قياس العلاقة بين الجوانب المناخية وقدرة الشركة على السداد. يمكن توقع خطر وقوع كارثة مناخية وحجمها. يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على صافي أرباح الشركة. على سبيل المثال، يمكن دمج متغير جغرافي / مناخي في نماذج تسجيل الائتمان، مما قد يؤدي إلى تخفيض تصنيف الشركات الواقعة في مناطق الخطر، مثل مناطق الحرب أو الزلازل.
4. يتمثل التحدي المنهجي للبنوك في تحديد المعلومات غير المالية التي تسمح بأخذ مخاطر المناخ بعين الاعتبار في عملية الإقراض. يعمل العديد من الفاعلين في القطاع المصرفي على تنفيذ تقنيات تقييم مخاطر المناخ. ومع ذلك، تجدر الملاحظة أن الوعي بقضايا المناخ داخل القطاع المالي لا يزال حديثا نسبيا.
5. لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. لقد التزم اتحاد المصاريف المغاربية منذ سنوات عديدة بتطوير الانعكاسات العملية من أجل مواجهة التحديات المناخية والبيئية لصالح البنوك في البلدان المغاربية.

مخطط تفصيلي

ملخص تنفيذي

5	قائمة الجداول	5
7	قائمة الرسوم	7
8	قائمة المختصرات	8
9	مقدمة عامة	9
10	الجزء 1 نظرة على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي	10
11	الفصل 1. ثالثا - الوضع الاقتصادي	11
12	1.1 الجزائر	12
12	1.1.1 الآفاق الاقتصادية	12
15	1.2 ليبيا	15
15	1.2.1 الآفاق الاقتصادية	15
17	1.3 المغرب	17
17	1.3.1 الآفاق الاقتصادية	17
20	1.4 موريتانيا	20
20	1.4.1 الآفاق الاقتصادي	20
23	1.5 تونس	23
23	1.5.1 الآفاق الاقتصادية	23
26	الفصل 2. السياسات النقدية والمالية	26
27	2.1 الجزائر	27
27	2.1.1 السياسة النقدية	27
30	2.1.2 السياسة المالية	30
32	2.2 ليبيا	32
32	2.2.1 السياسة النقدية	32
33	2.2.2 السياسة المالية	33
36	2.3 المغرب	36
36	2.3.1 السياسة النقدية	36
36	2.3.2 السياسة المالية	36
39	2.4 موريتانيا	39
39	2.4.1 السياسة النقدية	39
41	2.4.2 السياسة المالية	41
45	2.5 تونس	45
45	2.5.1 السياسة النقدية	45
47	2.5.2 السياسة المالية	47
53	الفصل 3. الوضع الراهن للقطاع المصرفي المغربي خلال أزمة كوفيد- 19	53
54	3.1 الجزائر	54

54	الوضع الراهن للقطاع المصرفي	3.1.1
55	ليبيا	3.2
57	الوضع الراهن للقطاع المصرفي	3.2.1
62	المغرب	3.3
62	الوضع الراهن للقطاع المصرفي	3.3.1
65	موريتانيا	3.4
65	الوضع الراهن للقطاع المصرفي	3.4.1
67	تونس	3.5
67	الوضع الراهن للقطاع المصرفي	3.5.1
69	الجزء 2_الدراسات و التحليل	
70	من الاستثمار المؤثر في المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى قياس أثر البنوك المغربية	
87	خلاصة عامة	

قائمة الجداول

14	جدول 1.11 - عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر - الجزائر
27	جدول 2.11 - معدل الفائدة الرئيسي - الجزائر
28	جدول 2.12 - الكتلة النقدية - الجزائر
28	جدول 2.13 - تصدير - الجزائر
29	جدول 2.14 - الواردات - الجزائر
30	جدول 2.15 - إيرادات الميزانية - الجزائر
31	جدول 2.16 - الديون الخارجية - الجزائر
32	جدول 2.21 - الحساب الجاري - ليبيا
32	جدول 2.22 - الكتلة النقدية - ليبيا
33	جدول 2.23 - الميزان التجاري - ليبيا
33	جدول 2.24 - النفقات - ليبيا
34	جدول 2.25 - عائدات النفط - ليبيا
35	جدول 2.26 - ميزان الميزانية - ليبيا
36	جدول 2.31 - معدل الفائدة الرئيسي - المغرب
36	جدول 2.32 - الكتلة النقدية M3 - المغرب
37	جدول 2.33 - الميزان التجاري - المغرب
37	جدول 2.34 - عجز الميزانية - المغرب
38	جدول 2.35 - الدين العمومي - المغرب
41	جدول 2.41 - عجز الحساب الجاري - موريتانيا
41	جدول 2.42 - ميزان الميزانية - موريتانيا
43	جدول 2.43 - النفقات - موريتانيا
46	جدول 2.51 - الكتلة النقدية - النقود بمعناها الواسع (M3) - تونس
46	جدول 2.52 - قروض للاقتصاد - تونس
47	جدول 2.53 - رصيد الحساب الجاري - تونس
47	جدول 2.54 - صافي حيازات العملات الأجنبية في تونس
48	جدول 2.55 - عجز الحساب الجاري - تونس
49	جدول 2.56 - عجز الميزانية - تونس
50	جدول 2.57 - الدين العمومي - تونس
54	جدول 3.11 - الودائع تحت الطلب - الجزائر
54	جدول 3.12 - القروض الموزعة - الجزائر
55	جدول 3.13 - السيولة المصرفية
57	جدول 3.21 - أرباح المصارف التجارية الليبية
58	جدول 3.22 - إجمالي الأصول - ليبيا
58	جدول 3.23 - نسبة التغطية - ليبيا
58	جدول 3.24 - الأصول السائلة - ليبيا
59	جدول 3.25 - الودائع المصرفية في ليبيا
60	جدول 3.26 - القروض المصرفية - ليبيا
62	جدول 3.31 - إجمالي الودائع - المغرب

62	جدول 3.32- القروض البنكية - المغرب
63	جدول 3.33 - المبالغ المستحقة القبض المتأخرة - المغرب
63	جدول 3.34 - الربحية - المغرب
66	جدول 3.41 - مجموع الودائع - موريتانيا
67	جدول 3.51 - مؤشرات النشاط والربحية للبنوك التونسية
68	جدول 3.52 - نسبة LTD - تونس

قائمة الرسوم

- رسم 1.11- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي - الجزائر..... 12
- رسم 1.12 - معدل التضخم السنوي - الجزائر 13
- رسم 1.13 - معدل البطالة % - الجزائر..... 14
- رسم 1.21- معدل النمو - ليبيا 15
- رسم 1.23 - البطالة - ليبيا..... 16
- رسم 1.31 - الناتج المحلي الإجمالي - المغرب..... 17
- رسم 1.32 - اتضخم - المغرب 18
- رسم 1.33 - البطالة - المغرب..... 19
- رسم 1.41 - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي - موريتانيا 20
- رسم 1.42 - التضخم - موريتانيا 21
- رسم 1.43 - البطالة - موريتانيا 22
- رسم 1.44 - الناتج المحلي الإجمالي - تونس 23
- رسم 1.45 - معدل التضخم في تونس..... 24
- رسم 1.46 - البطالة - تونس..... 25
- رسم 2.11 - ميزان المدفوعات الجارية (الناتج المحلي الإجمالي%) - الجزائر 27
- رسم 2.41 - الكتلة النقدية - موريتانيا 39
- لرسم 2.42- أسعار الصرف - موريتانيا..... 40
- رسم 2.43 - معدل الفائدة الرئيسي - موريتانيا 40
- رسم 2.45- الميزان التجاري 42
- رسم 2.51- معدل الفائدة الرئيسي وTMM - تونس 45
- رسم 2.52 - قروض للاقتصاد - تونس..... 47
- رسم 2.53 - الميزان التجاري في MD - تونس 49
- رسم 2.54 - تطور عجز الميزانية - تونس 49
- رسم 2.55 - تطور الدين العمومي - تونس 50
- رسم 2.56- إيرادات تونس الضريبية وغير الضريبية..... 51
- رسم 3.21- عدد فروع البنوك في ليبيا 56
- رسم 3.22 - المركز المصرفي - ليبيا 56
- رسم 3.23 - الودائع المصرفية في ليبيا 60
- رسم 3.31 - القروض المقدمة من البنوك - المغرب 63
- رسم 3.41 - الاعتمادات الداخلية - موريتانيا 65
- رسم 3.42 - الإقراض البنكي - موريتانيا 66
- رسم 3.51 - التوزيع القطاعي للاعتمادات - تونس..... 67

قائمة المختصرات

BAM	بنك المغرب
BCA	البنك المركزي الجزائري
BCM	البنك المركزي الموريتاني
CBL	مصرف ليبيا المركزي
DD	التممية المستدامة
ESG	البيئة الاجتماعية والحوكمة
FMI	صندوق النقد الدولي
INS	المعهد الوطني للإحصاء
ISR	الاستثمار المسؤول اجتماعيا
LCR	نسبة تغطية السيولة
LTD	نسبة تغطية الديون عن طريق الإيداع
ONU	منظمة الأمم المتحدة
PIB	الناتج المحلي الخام
ROA	ربحية الأصول
ROE	ربحية راس المال
RSE	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
TMM	متوسط سعر سوق المال
UMA	اتحاد المغرب العربي

مقدمة عامة

مع خروج البلدان المغاربية من جانحة كوفيد-19، يحتاج صانعو السياسات والمجتمع المدني إلى أدوات لرصد الجهود الهادفة إلى إنعاش النشاط الاقتصادي وإعادة البناء بشكل أفضل من أجل التنمية الأكثر استدامة التي يفرضها الشركاء التجاريون للبلدان الغنية بشكل متزايد. ويضم هذا المجهود معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وتسريع التحول الأخضر، وبناء القدرات لتعزيز الصمود في مواجهة تحديات المستقبل. ومن شأن التعافي عالي الجودة أن يساعد البلدان المغاربية على تحديد برامج العمل المتوسطة والطويلة الأجل وتسهيل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الحد من انبعاثات الكربون هو السبيل الوحيد لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ. على سبيل المثال، التزم الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثاته بنسبة 55٪ بحلول سنة 2030 وتحقيق اقتصاد صافي انبعاثات صفري بحلول سنة 2050.

يتضمن التعافي بعد جانحة كوفيد-19 مؤشرات لرصد جودة التعافي- أي لتقييم لمدى قوته وشموليته و"خضرته" ومرونته، مع مراعاة أوجه عدم المساواة بين الجنسين بشكل منهجي. أصبحت البيانات الحديثة والموثوقة القائمة على الأساليب المبتكرة لمعالجة البيانات أمراً ضرورياً. وتحسن جودة الإحصاءات ودقتها باستمرار مع توفر موارد جديدة.

ن منظور الميزانية، في أعقاب اتفاقية باريس لسنة 2015، شرعت العديد من الدول في عملية معقدة وتدرجية لإرساء ميزانية خضراء. وينعكس ذلك في نهج "التصنيف البيئي" لميزانية الدولة ونفقاتها الضريبية بناء على قانون المالية. ومع ذلك، فإن وزن الضرائب البيئية في إجمالي الرسوم الإلزامية المتمثلة في "الضرائب الخضراء" لا يزال ضعيفاً بشكل عام. ويثير ازدياد الاهتمام البيئي على مستوى الميزانية والمالية تساؤلات حول قدرة الدول على التحكيم بين المكونات الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية الثلاثة للتنمية المستدامة.

رغم أن المسؤولية الأساسية عن قيادة ودعم هذا التحول تقع على عاتق الحكومات والمشرعين، فقد شرع البنك المركزي الأوروبي في اتخاذ إجراء لتعزيز التمويل المستدام وتخضير عمليات سياسته النقدية، دون المساس بهدفه الرئيسي المتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار.

إن بلدان المغرب العربي ملزمة بمراقبة هذه الاتجاهات العالمية الكبرى. وستترجم هذه الاتجاهات عاجلاً أم آجلاً إلى مشروطات تؤثر على العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية. ويمكن القول إن السياسات المغاربية الاستباقية في مجال الاستدامة أمراً لا غنى عنه بل لا مفر منه.

الجزء 1

لمحة على اقتصاديات دول الاتحاد المغربي



الفصل 1



لمحة عن التوقعات الاقتصادية: الوضع
الاقتصادي العام في بلدان اتحاد المغرب العربي

الفصل 1

نظرة على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي

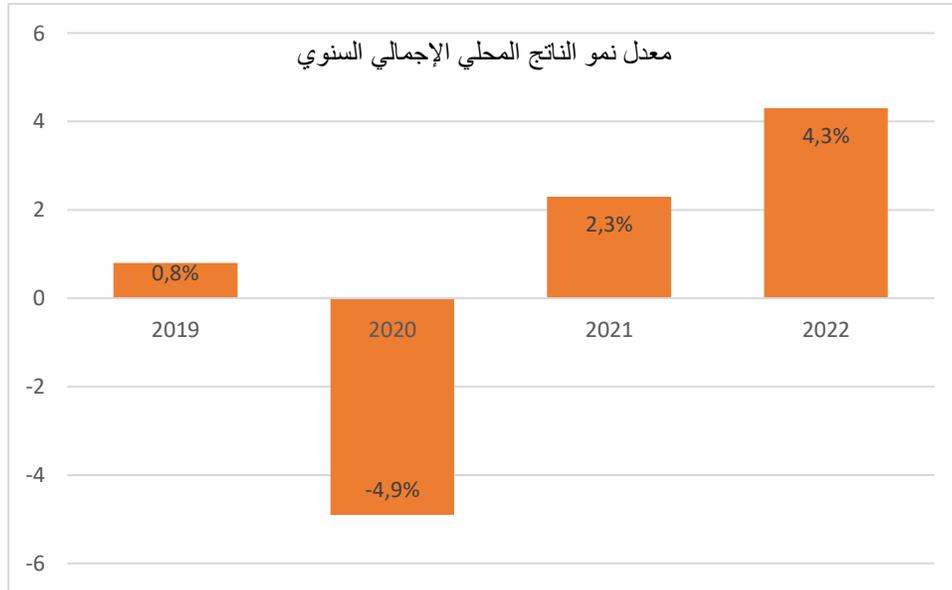
1.1 الجزائر

1.1.1 لمحة عن الوضع الاقتصادي

• النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد الجزائري انتعاشا هاما سنة 2022. فقد سجلت سنة 2020 انكماشاً كبيراً في الاقتصاد بمعدل نمو -4.9٪، بسبب الانعكاسات السلبية لوباء COVID-19. سنة 2021، لوحظ انتعاش بمعدل نمو قدره 2.3٪، مما يشير إلى تحسن في الوضع الاقتصادي. ثم تعزز هذا الانتعاش سنة 2022، بمعدل نمو 4.3٪، مما يشير إلى تطور النمو الاقتصادي.

1.1.1. رسم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي - الجزائر



المصدر: بنك الجزائر

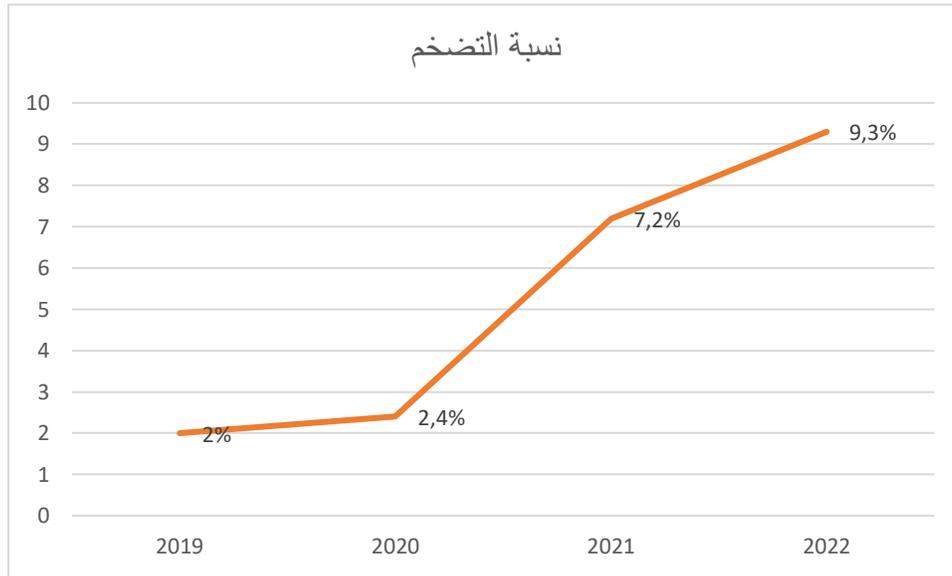
• التضخم

تواصل التضخم في الجزائر في الارتفاع سنة 2022، بمعدل 9.3٪، مقارنة بـ 7.2٪ سنة 2021. وهذا يعني أن أسعار السلع والخدمات قد ارتفعت بشكل أسرع مقارنة بالسنة السابقة. وقد غذت العوامل المحلية والتضخم العالمي هذا التضخم المتزايد.

واجهت الجزائر العديد من العوامل الداخلية التي ساهمت في ارتفاع التضخم. وتشمل هذه العوامل ارتفاع الطلب المحلي مقارنة بالعروض، والضغط على تكاليف الإنتاج، والاختلالات المالية، والقيود الهيكلية للاقتصاد الجزائري. أدت هذه العوامل إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الجزائر اعتماداً كبيراً على صادرات الهيدروكربونات، وخاصة النفط والغاز الطبيعي. لذا فإنه من الممكن أن يكون للتقلبات في أسعار النفط

العالمية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري. وتبقى إدارة التضخم تحديا كبيرا للسلطات الاقتصادية الجزائرية من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وضمان القدرة الشرائية للمواطنين.

1.1.2. رسم معدل التضخم السنوي - الجزائر



المصدر: البنك الدولي

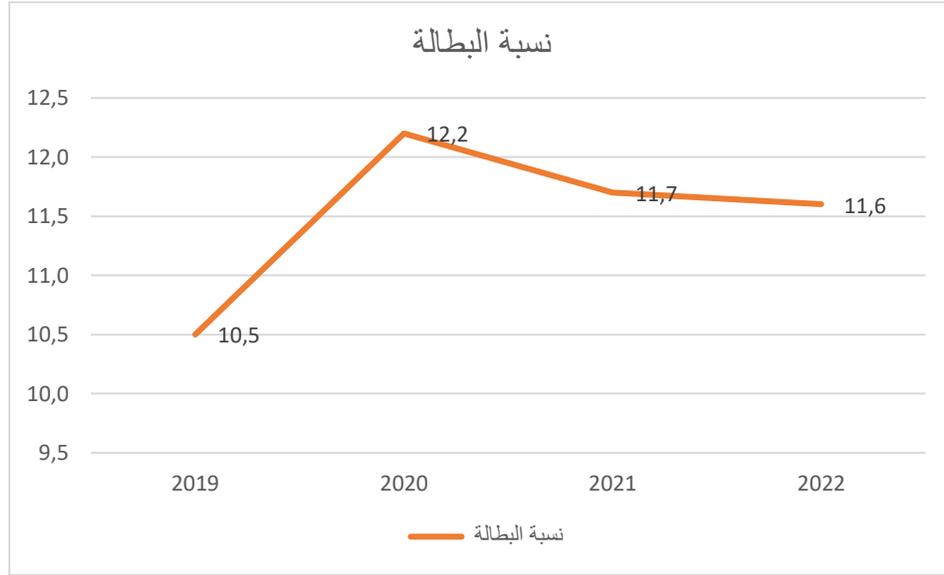
• البطالة

ظل معدل البطالة في الجزائر مستقرا نسبيا، حيث ارتفع من 11.7% سنة 2021 إلى 11.6% سنة 2022. ويشير هذا التباين الطفيف إلى بعض المرونة في سوق العمل على الرغم من التحديات الاقتصادية المستمرة. ورغم أن معدل البطالة لم ينخفض بشكل ملحوظ، فإن الحفاظ على هذا المستوى يمكن تفسيره على أنه استقرار في التوظيف. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه حتى الانخفاض الطفيف يمكن اعتباره إيجابيا في سياق شهدت فيه العديد من البلدان ارتفاعا في نسبة البطالة بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة COVID-19.

الفصل 1

نظرة على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي

1.1.3. رسم معدل البطالة بنسبة % - الجزائر



المصدر: البنك الدولي

● الفقر وهشاشة الأسر المعيشية

يضم معدل الفقر الوطني سنة 2022 حوالي 28٪ من السكان. تواجه الجزائر تفاوتات إقليمية ملحوظة من حيث معدلات الفقر. إذ تتأثر المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد بشكل خاص بالفقر حيث تصل فيها معدلات الفقر إلى 50٪. وقد يرجع ذلك إلى تفاوتات في الفرص الاقتصادية، والهياكل الأساسية، والحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، فضلا عن القضايا المتعلقة بالتنمية الإقليمية غير المتكافئة. لذا يجب أن تكون سياسات الحد من الفقر في الجزائر مستهدفة ومنسقة وشاملة من أجل تلبية الاحتياجات المحددة للمناطق الأكثر تضررا و لضمان نمو اقتصاديا أكثر شمولاً.

1-1.1.1 - جدول عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر - الجزائر

السنة	2018	2019	2020	2021
عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر (بالمليون)	1,3	1,3	1,7	1,9

المصدر: statista.com

1.2 . ليبيا

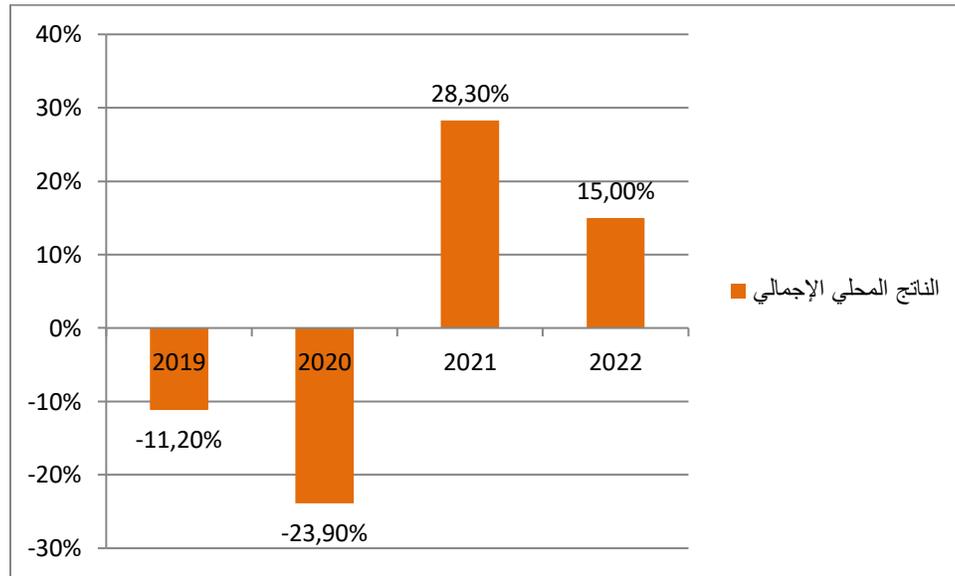
1.2.1 . لمحة على الوضع الاقتصادي

• النمو الاقتصادي

سنة 2022، شهد الاقتصاد الليبي انكماشاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع انخفاض بنسبة 12.1٪ مقارنة بالسنة السابقة. يمثل هذا تغيراً كبيراً في الاتجاه حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 نمواً ملحوظاً بنسبة 28.3٪.

وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الركود. في الواقع، تأثر أداء القطاعات الرئيسية للاقتصاد الليبي بعدة عوامل. إذ شهد قطاع الهيدروكربونات، الذي يمثل جزءاً كبيراً من إيرادات البلاد، انخفاضاً في الأداء. يمكن أن يكون هذا نتيجة لانقطاع الإنتاج أو لمشاكل لوجستية أو لصعوبات متعلقة بأنشطة التصدير. كما واجه قطاع الخدمات والصناعات التحويلية عدة صعوبات وإن كان ذلك بدرجة أقل. وقد أعاقت الاضطرابات الناجمة عن الصراع أنشطة هذه القطاعات، مما قلص من إسهامها في النمو الاقتصادي العام.

1.2.1 - رسم معدل النمو - ليبيا



المصادر: البنك الدولي وAFDB

• التضخم

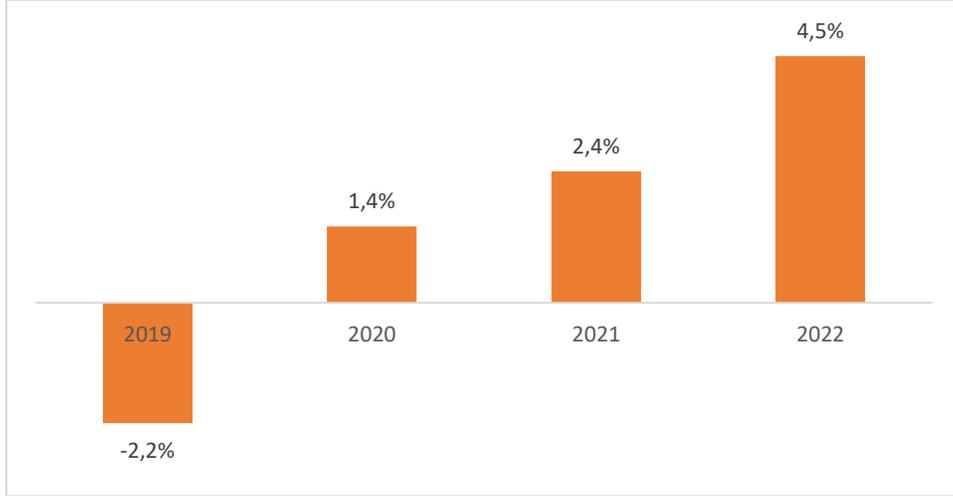
سنة 2022، شهدت ليبيا ارتفاعاً في نسبة التضخم، حيث ارتفع المعدل من 2.4٪ سنة 2021 إلى 4.5٪. يرجع هذا الارتفاع في التضخم أساساً إلى تزايد أسعار المواد الغذائية و المواد الأساسية.

الفصل 1

نظرة على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي

إن هناك عدة عوامل يمكن أن تفسر هذا الارتفاع في الأسعار. إذ يمكن أن يكون للتقلبات في أسعار السلع الأساسية والسلع العالمية تأثيرا على التضخم في ليبيا. لا سيما أن كثيرا ما تتأثر أسعار المواد الغذائية والمواد الأساسية بالاتجاهات العالمية، ولا سيما المتعلقة بأسعار النفط والحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية.

2- 1. 2 - رسم معدل التضخم - ليبيا

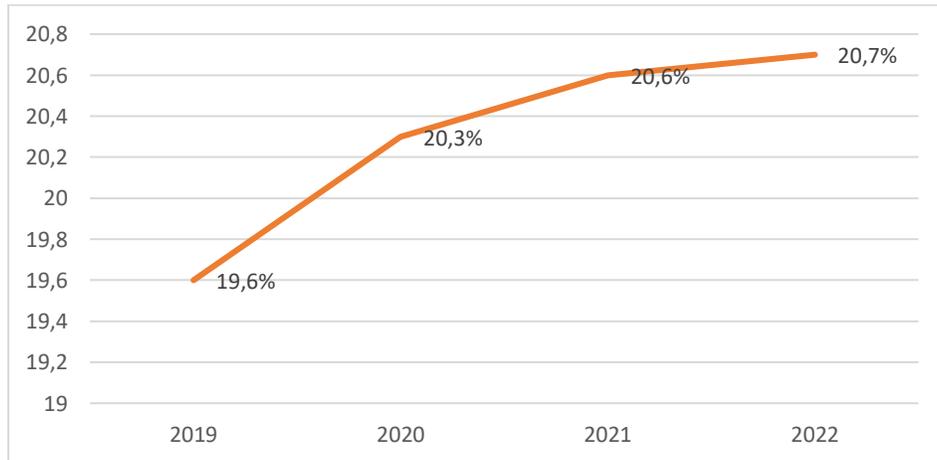


المصدر: البنك الدولي

• البطالة

أدى ارتفاع التضخم وانخفاض إنتاج النفط إلى تصاعد الفقر في ليبيا إذ بلغ معدل البطالة 20,7% سنة 2022. ويعكس هذا المعدل الصعوبات التي يواجهها العديد من الليبيين في العثور على عمل وضمن دخل ثابت. ولذا يمكن أن تساعد التدابير المستهدفة على غرار تشجيع الاستثمار والتنويع الاقتصادي في التخفيف من حدة مشاكل البطالة التي تعاني منها ليبيا.

3- 1. 2 - رسم معدل البطالة - ليبيا



المصدر: البنك الدولي

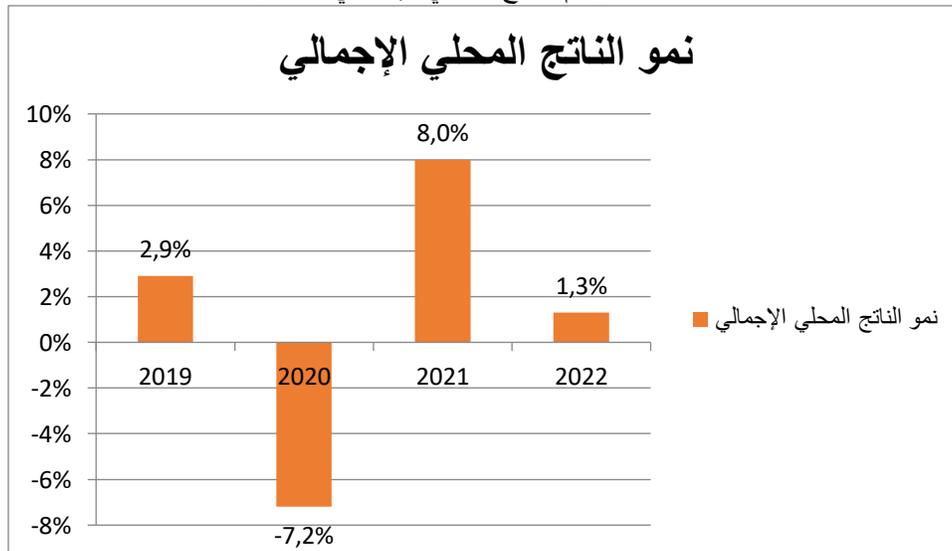
1.3 . المغرب

1.3.1 . لمحة على الوضع الاقتصادي

• النمو الاقتصادي

سنة 2022، شهد الاقتصاد المغربي نموا معتدلا، بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3%. ومع ذلك، فإن هذا النمو انخفض مقارنة بالانتعاش الديناميكي المسجل سنة 2021، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8%. يمثل انخفاض القيمة المضافة الزراعية بنسبة 15% مقارنة بالسنة السابقة سببا من الأسباب الرئيسية لهذا الأداء الضعيف المسجل سنة 2022. فقد واجه المغرب أسوأ موجة جفاف شهدها في السنوات الـ 40 الماضية، مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي. وبما أن الزراعة تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد المغربي، فقد أثر هذا الانخفاض على النمو الإجمالي. ومع ذلك، كان أداء بعض القطاعات جيدا سنة 2022 على غرار قطاعات التصنيع والسياحة والنقل مما ساهم في النمو الاقتصادي للبلاد. وقد يكون ذلك نتيجة للجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد والتدابير المتخذة لتحفيز هذه القطاعات الرئيسية. ومع ذلك، كان للجفاف والتضخم تأثيرا ملموسا على استهلاك الأسر المعيشية. وقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر، مما أدى إلى انخفاض الطلب المحلي. ومن النقاط الإيجابية المتعلقة باقتصاد المغرب تكثيف الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 31.5%، مما يدل على ثقة المستثمرين الأجانب في الإمكانيات الاقتصادية للمغرب. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الاستثمار العام بنسبة 20.6%، مما يعكس التزام الحكومة بدعم النمو الاقتصادي وتعزيز تطوير البنية التحتية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد المغربي يخضع لعدة تقلبات وتحديات، على غرار تغير المناخ وتقلبات أسعار السلع الأساسية. ويمكن أن يساعد التنويع الاقتصادي، والإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية، والسياسات الهادفة إلى تحفيز الطلب المحلي في التخفيف من الآثار السلبية لهذه التحديات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

3.1.1 - رسم الناتج المحلي الإجمالي - المغرب



المصدر: البنك الدولي

الفصل 1

نظرة على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي

• التضخم

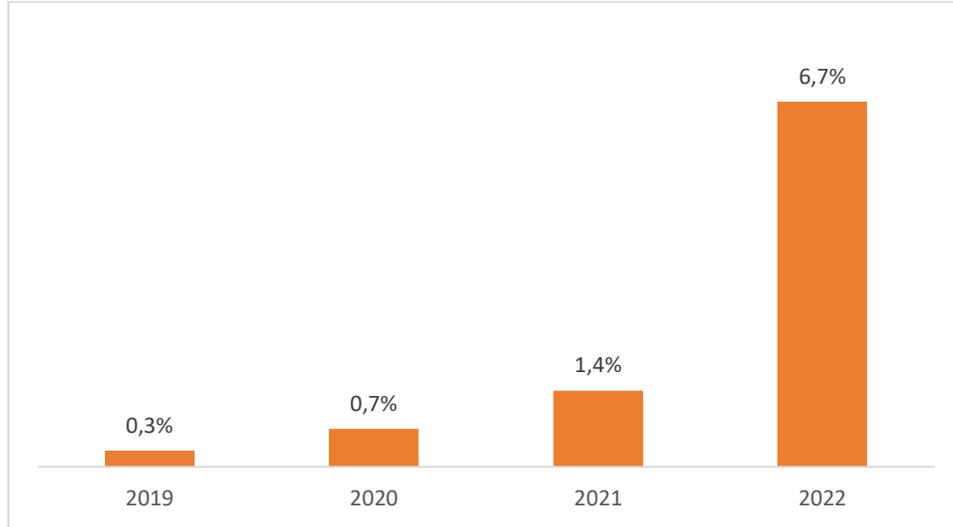
سنة 2022، شهد المغرب ارتفاعا هاما في نسبة التضخم، حيث ارتفع المعدل من 1.4% سنة 2021 إلى 6.7%. ويرجع هذا الارتفاع الكبير في التضخم أساسا إلى عاملين اثنين: ارتفاع تضخم المواد الغذائية بنسبة 11% وزيادة أسعار المواد الأساسية.

إذ لعب تضخم المواد الغذائية بنسبة 11% دورا مهما في الارتفاع العام للتضخم. إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية، التي تمثل حصة كبيرة من إنفاق الأسر، ارتفاعا كبيرا. يمكن أن يرجع هذا إلى عدة عوامل مثل التغيرات المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، والتقلبات في أسعار المواد الخام، وتكاليف النقل.

وفي نفس الوقت، ساهم ارتفاع أسعار المواد الأساسية أيضا في تفاقم نسبة التضخم. إذ ارتفعت أسعار المواد الأساسية على غرار الطاقة ومواد البناء والسلع المصنعة، مما أثر على التكلفة المعيشية للمستهلكين.

في هذا السياق، من الضروري التأكيد على أن مكافحة التضخم واستقرار الأسعار يمثلان عنصرين أساسيين للحفاظ على ثقة المستهلك وتشجيع الاستثمار وضمان النمو الاقتصادي المستدام في المغرب.

1.3 - 2 - رسم معدل التضخم - المغرب



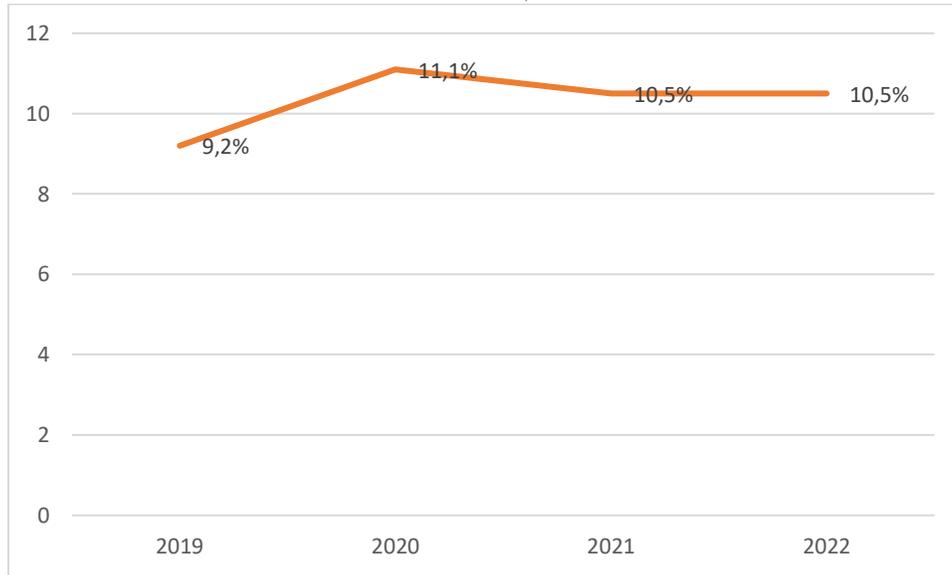
المصدر: البنك الدولي

• البطالة

شهد المغرب استقرارا في معدل البطالة بين سنتي 2021 و 2022 ، حيث بلغ معدل البطالة 10.5% لسنتين متتاليتين رغم التحديات الاقتصادية المستمرة. يمكن تفسير هذا الاستقرار على أنه حالة إيجابية تعكس مرونة سوق العمل المغربي في مواجهة الاضطرابات مثل جائحة كوفيد-19 وعوامل اقتصادية أخرى.

كما شهد المغرب أيضا انخفاضا في معدل البطالة في المناطق الحضرية، من 16.9 % إلى 15.8 %، مرفوق بارتفاع طفيف في المناطق الريفية، يتراوح بين 5% و 5.2%. على الرغم من هذا التحسن الملحوظ، لا يزال معدل البطالة مرتفعا.

3-1.3 رسم معدل البطالة - المغرب



المصدر: البنك الدولي

الفصل 1

نظرة على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي

1.4. موريتانيا

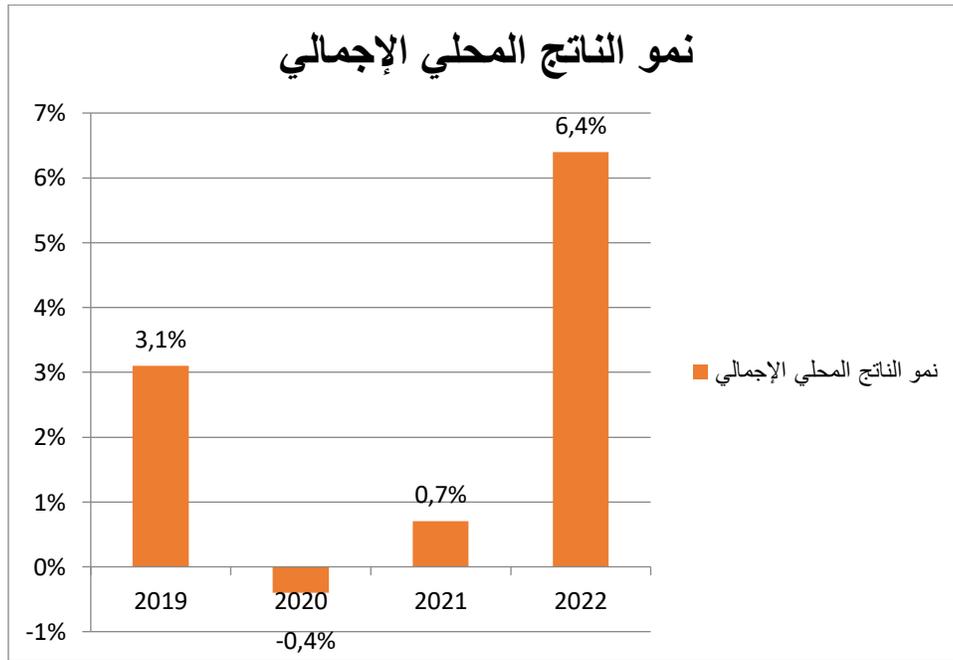
14.1. لمحة على الوضع الاقتصادي

• النمو الاقتصادي

سنة 2022، رغم انعكاسات حرب أوكرانيا، شهد الاقتصاد الموريتاني انتعاشا هاما. فقد ارتفع النمو الاقتصادي إلى 6.4%، بعدما كان 0.7% سنة 2021. وكان هذا الانتعاش مدعوما أساسا بزيادة الإنتاج في قطاعي الصناعات الاستخراجية والزراعة، فضلا عن ازدهار التجارة. وعلى مستوى الطلب، كان استهلاك الأسر المعيشية وتزايد الاستثمارات المحركين الرئيسيين لهذا النمو. ومن المرجح أن يكون استهلاك الأسر قد تعزز بفضل تحسن ثقة المستهلك وارتفاع الدخل. وفي نفس الوقت، تم تشجيع الاستثمار من خلال خلق بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة ونتيجة لمبادرات حكومية لتشجيع الاستثمار الخاص.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن موريتانيا بلد غني بالموارد الطبيعية، وخاصة في قطاع التعدين، مما سمح لها بالاستفادة من ارتفاع الإنتاج الاستخراجي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم القطاع الزراعي في تعزيز النمو الاقتصادي، وهو دليل على أهمية قطاع لزراعة في الاقتصاد الموريتاني. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أنه رغم هذا الانتعاش الاقتصادي، لا تزال موريتانيا تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية هامة. إذ لا يزال الفقر والبطالة ظاهرتين تثيران القلق، ولهذا السبب يلزم بذل المزيد من الجهود لتعزيز النمو الاقتصادي الأكثر شمولاً واستدامة.

1-1.4 - رسم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي - موريتانيا



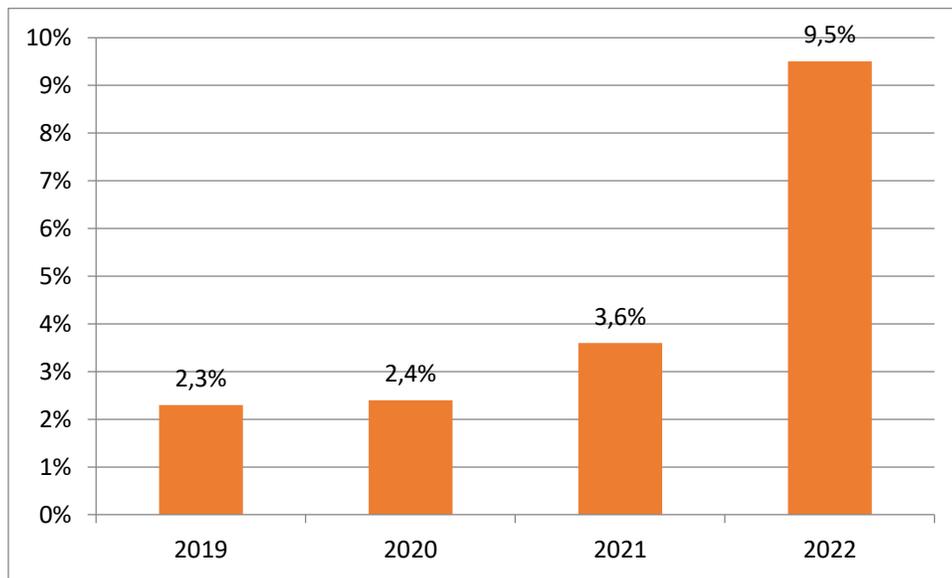
المصدر: البنك الدولي

• التضخم

ارتفع معدل التضخم في موريتانيا إلى 9.5% سنة 2022، بعدما كان 3.6% سنة 2021. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة العالمية في أسعار المواد الغذائية والمنتجات البترولية المستوردة. إذ تتأثر موريتانيا، كاقصاد مستورد، بشكل خاص بالتغيرات في الأسعار الدولية للمواد الأساسية مثل الأغذية والمنتجات النفطية. وبالتالي فإن الزيادة في أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية كان لها تأثيرا مباشرا على التضخم في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار المنتجات البترولية المستوردة قد أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، مما ساهم أيضا في تفاقم ظاهرة التضخم.

ويمكن أن تساعد التدابير الهادفة إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية على تقليص الاعتماد على الواردات وتخفيف الضغوط التضخمية طويلة الأجل.

2-1.4 - رسم معدل التضخم - موريتانيا



المصدر: البنك الدولي

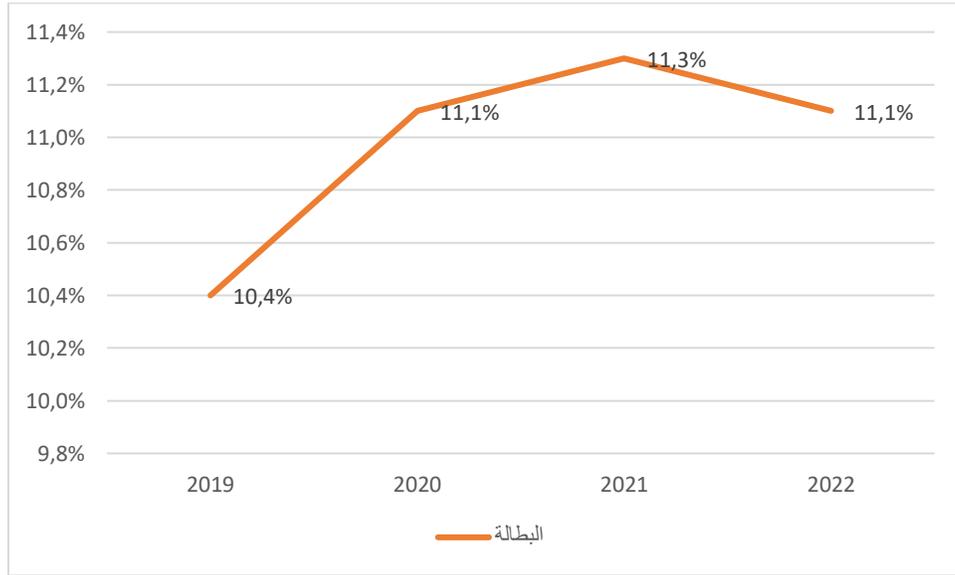
• البطالة

بلغ معدل البطالة في موريتانيا 11.3% سنة 2021، ثم انخفض بشكل طفيف إلى 11.1% سنة 2022. يشير هذا الانخفاض الضئيل نسبيا في معدل البطالة إلى بعض الاستقرار في سوق العمل الموريتاني خلال هذه السنة. ومع ذلك، تجدر الملاحظة أن معدل البطالة لا يزال مرتفعا. إذ غالبا ما يكون وضع سوق العمل في موريتانيا معقدا مشحونا ببعض المشاكل المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي، والتفاوتات الاجتماعية والإقليمية، فضلا عن التحديات التي يواجهها الشباب والنساء. ويمكن أن تساعد الجهود الهادفة إلى خلق فرص العمل المستدامة، والاستثمار في التعليم والتدريب المهني، وتحسين بيئة الأعمال على تقليص معدل البطالة على المدى الطويل.

الفصل 1

نظرة على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي

3-1.4- رسم معدل البطالة - موريتانيا



المصدر: البنك الدولي

1.5 . تونس

1.5.1 . لمحة على الوضع الاقتصادي

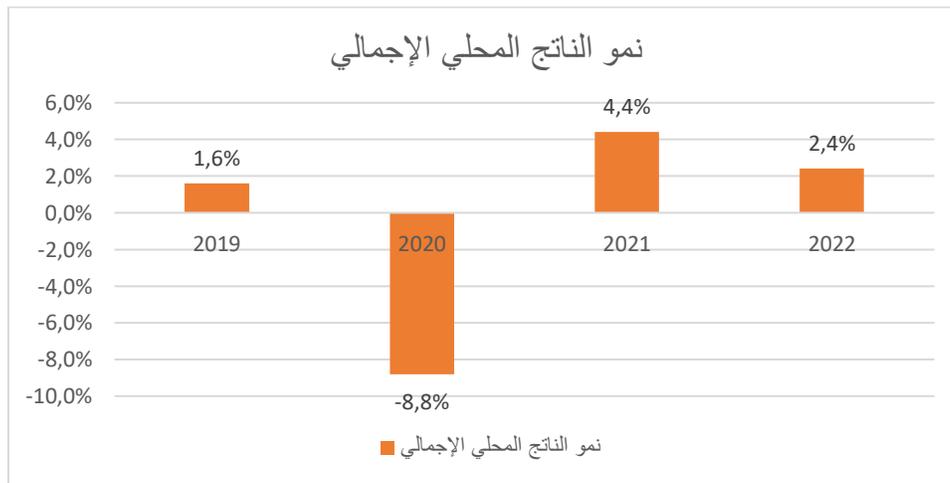
• النمو الاقتصادي

سنة 2022، سجلت تونس نموا اقتصاديا يقدر بنحو 2.4%. وكان هذا النمو مدعوما بالقطاع الصناعي والخدمات. بالمقارنة بسنة 2021، شهدت البلاد انتعاشا بنسبة 4.4%، ويرجع ذلك أساسا إلى تأثير التدارك الاقتصادي بعد فترة من الانكماش الاقتصادي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في النمو الاقتصادي تدل على أهميتهما في الاقتصاد التونسي. يشمل القطاع الصناعي والتصنيع والبناء وأنشطة إنتاج أخرى، بينما يشمل قطاع الخدمات السياحة والتجارة والنقل والخدمات المالية. تجدر الملاحظة أن الانتعاش الذي شهدته تونس سنة 2021 كان نتيجة للتدارك الاقتصادي الذي حققته تونس، يعني هذا أن الاقتصاد قد استعاد بعض النمو المفقود خلال فترة الانكماش الناجم عن تأثيرات جائحة كوفيد-19.

ومع ذلك، يشير النمو بنسبة 2.4% سنة 2022 إلى أداء اقتصادي بطيء مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدة عوامل مثل التحديات الاقتصادية المستمرة، وعدم اليقين العالمي، والتقلبات في الأسواق الدولية، والقيود المالية، والإصلاحات الهيكلية الجارية.

ولتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، من الضروري خلق بيئة ملائمة للأعمال، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتعزيز قطاع التصدير، وتحسين فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، فضلا عن تعزيز التعليم والتدريب المهني لصقل مهارات اليد العاملة في تونس. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وتحسين مناخ الأعمال التجارية، وتعزيز التنوع الاقتصادي للحد من الاعتماد على قطاعات محددة وتعزيز النمو المتوازن والشامل.

4-1.4 - رسم الناتج المحلي الإجمالي - تونس



المصدر: البنك الدولي

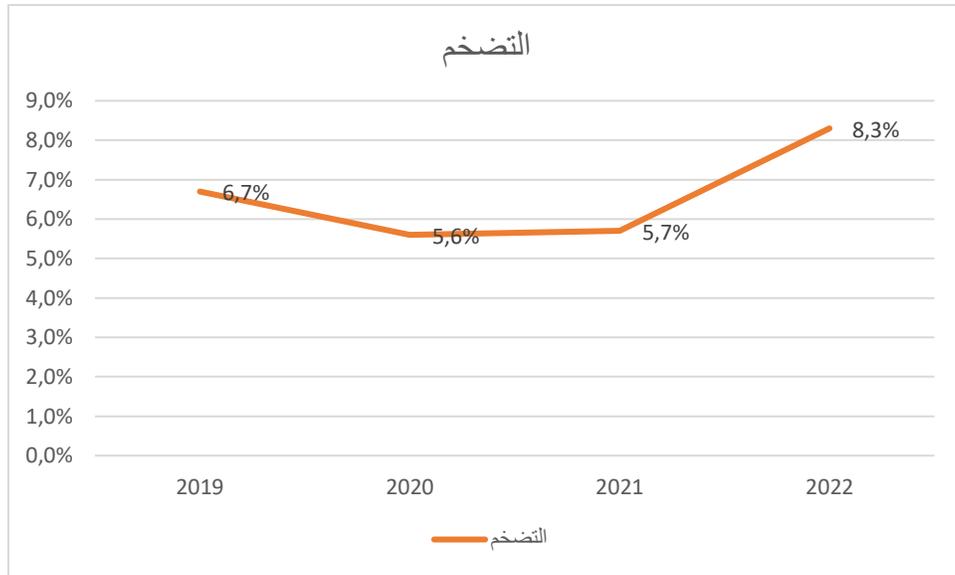
الفصل 1

نظرة على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي

• التضخم

شهدت تونس ارتفاعا في نسبة التضخم من 5.7% سنة 2021 إلى 8.3% سنة 2022. وترجع هذه الزيادة في التضخم إلى غزو روسيا لأوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. وبما أن تونس، بوصفها اقتصادا مستوردا، تتأثر بتقلبات الأسعار الدولية للسلع الأساسية، ولا سيما النفط والمنتجات الغذائية، فقد خلق غزو روسيا لأوكرانيا توترات جيوسياسية وأثر على أسعار النفط العالمية. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في تونس، مما ساهم في تفاقم التضخم. وعلاوة على ذلك، لعب ارتفاع أسعار المواد الغذائية أيضا دورا في تفاقم التضخم. وتشكل المنتجات الغذائية جزءا كبيرا من إنفاق الأسر التونسية، وأي زيادة في أسعار هذه المنتجات لها تأثير مباشر على مؤشر أسعار المستهلك.

5-1.4 - رسم معدل التضخم في تونس



المصدر: البنك الدولي

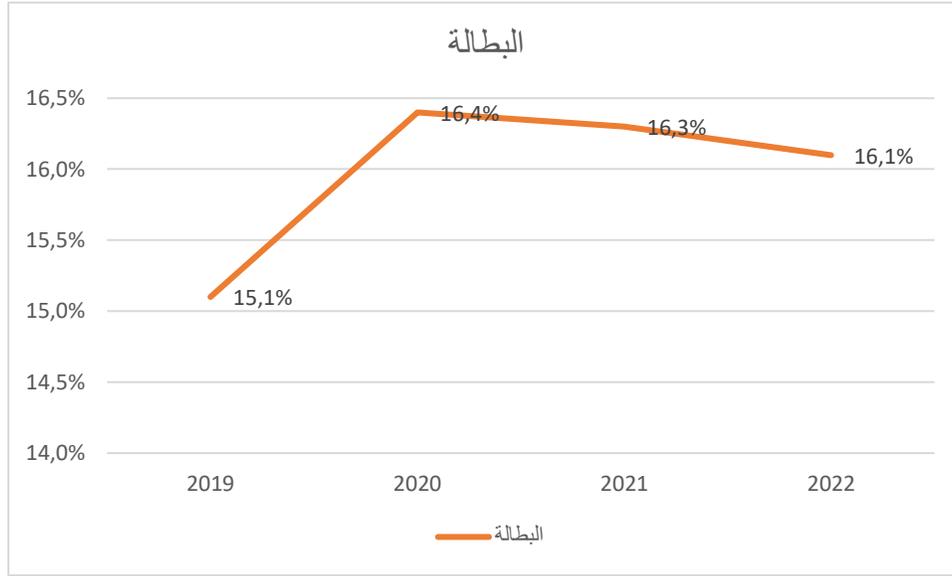
• البطالة

بلغ معدل البطالة في تونس 16.1% سنة 2022. وتتأثر النساء والشباب بشكل خاص بارتفاع معدلات البطالة في تونس. يبلغ معدل البطالة 20.5% في صفوف النساء، و37.2% في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة وفي صفوف خريجي التعليم العالي والمناطق الداخلية. يعكس وضع البطالة في تونس التحديات الهيكلية والاقتصادية التي تواجهها البلاد. وتشمل هذه التحديات عدم التوازن بين العرض والطلب على العمالة، وعدم التوافق بين مهارات العمال واحتياجات سوق العمل، والتفاوتات الإقليمية في فرص العمل.

ويشكل الفقر أيضا تحديا كبيرا تواجهه تونس، حيث يبلغ معدل الفقر 15.3% على المستوى الوطني. ويكون هذا المعدل أعلى في المناطق الريفية، حيث يصل إلى 26%، ويرجع هذا إلى التفاوتات الاقتصادية وتباين الموارد في المناطق

الريفية. وعلى عكس ذلك، فإن معدل الفقر في المراكز الحضرية الكبيرة يسجل انخفاضا (نسبة 6.3%) نظرا للتحسن النسبي في الحصول على فرص العمل والخدمات الاجتماعية.

6-1.4- رسم البطالة - تونس



المصدر: البنك الدولي

الفصل 2



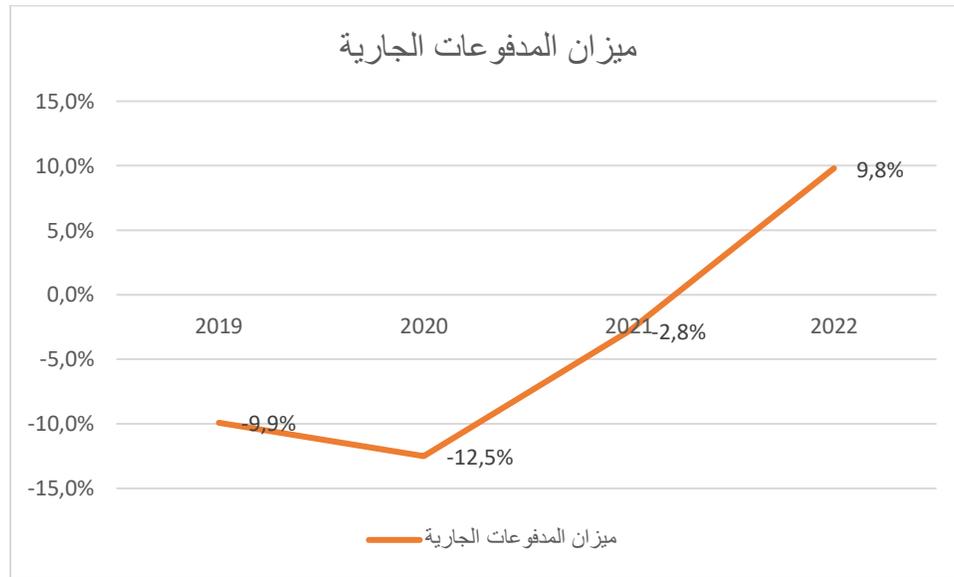
السياسات النقدية والمالية

2.1 . الجزائر

2.1.1 . السياسة النقدية

• الحساب الجاري

1-2.1 رسم ميزان المدفوعات الجارية (الناتج المحلي الإجمالي %) - الجزائر



المصدر: البنك الدولي

سجلت الجزائر فائضا يمثل 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي في الحساب الجاري سنة 2022. في المقابل، سجلت سنة 2021 عجزا في الحساب الجاري بنسبة -2.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وتفسر الزيادة الهامة في ميزان الحساب الجاري لسنة 2022 بارتفاع أسعار المحروقات، التي تعد مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للجزائر، مما ساهم في تحقيق فائض تجاري هام. بما أن الجزائر منتج ومصدر رئيسي للنفط والغاز الطبيعي فإن التقلبات في أسعار هذه المنتجات لها تأثير كبير على عائدات التصدير في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تدابير ضغط الواردات التي وضعتها السلطات الجزائرية لتقليل الاعتماد على الواردات والحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي قد ساهمت في زيادة رصيد الحساب الجاري. وتشمل هذه التدابير فرض قيود على الواردات غير الضرورية، وخلق حوافز لتعويض الواردات بالإنتاج المحلي، وإرساء سياسات دعم الصادرات.

• معدل الفائدة الرئيسي

1-2.1 - جدول معدل الفائدة الرئيسي - الجزائر

	2020	2021	2022.
معدلات سوق المال TMM	3%	3%	3%

المصدر: مؤلفون من بنك الجزائر

الفصل 2

السياسات النقدية والمالية

اعتمد البنك المركزي الجزائري سياسة نقدية تيسيرية ، حيث أبقى معدل الفائدة الرئيسي 3٪ دون تغيير منذ مايو 2020. وفي الواقع فإن البنك المركزي قد أبقى أسعار الفائدة منخفضة نسبيا قصد تشجيع النشاط الاقتصادي وتسهيل الحصول على الائتمان.

• الكتلة النقدية

سنة 2022، ارتفعت الكتلة النقدية مقاسا ب M2 ، بنسبة 14.47٪ ، أي من 20,053.52 مليار دينار في نهاية سنة 2021 إلى 22,955.35 مليار دينار نهاية سنة 2022. ويرجع هذا النمو أساسا إلى زيادة بنسبة 13.10٪ في إجمالي M1 خلال السنة، مقارنة بمعدل نمو قدره 14.19٪ سنة 2021، أي من 13,590.31 مليار دينار نهاية سنة 2021 إلى 15,370.42 مليار دينار نهاية سنة 2022.

تعكس الزيادة في الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاع النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب وهي نتيجة لتدابير الدعم الاقتصادي التي وضعتها السلطات لتحفيز النمو. ويشمل ذلك سياسات التحفيز المالي أو تدابير الدعم النقدي لتيسير الحصول على الائتمان وتشجيع الاستثمار.

2.1.2. جدول الكتلة النقدية - الجزائر

السنة	2019	2020	2021	2022
الكتلة النقدية M2 (بمليارات الدينار الجزائري)	16 506,6	17 682,7	053,5 20	955,35 22

المصدر: المؤلفون من بنك الجزائر

• تصدير المحروقات

2.1 - 2 - جدول التصدير - الجزائر

السنة	2021	2022
صادرات المواد الهيدروكربونية (بمليارات بالدولار الأمريكي)	34,058	59,549
(صادرات السلع غير الهيدروكربونية (FOB) (بمليارات الدولارات الأمريكية)	4,578	5,977

المصدر: المؤلفون من BA

ارتفعت صادرات الهيدروكربونات من 34.06 مليار دولار سنة 2021 إلى 59.55 مليار دولار سنة 2022، بزيادة قدرها 25.49 مليار دولار. نظرا أن الجزائر منتج ومصدر رئيسي للنفط والغاز الطبيعي، فإن التقلبات في أسعار النفط لها تأثير كبير على عائدات التصدير واقتصادها بشكل عام. وبالتالي، لعب ارتفاع أسعار النفط دورا رئيسيا في زيادة

عائدات صادرات النفط والغاز في الجزائر في النصف الأول من هذه السنة. من المرجح أن يكون لهذه الزيادة في عائدات تصدير الهيدروكربونات العديد من الانعكاسات الاقتصادية على الجزائر. أولاً، يمكن أن تؤدي إلى زيادة في عائدات النقد الأجنبي، والتي يمكن بدورها أن تساعد في تعزيز احتياطات البلاد من النقد الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون لزيادة عائدات تصدير المواد الهيدروكربونية تأثيراً إيجابياً على ميزانية الدولة الجزائرية. ويمكن استخدام الإيرادات الإضافية من صادرات الهيدروكربونات لتمويل مشاريع البنية التحتية أو البرامج الاجتماعية أو غيرها من مبادرات التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لصادرات السلع غير الهيدروكربونية (FOB)، على الرغم من تواضعها وقلة تنوعها، مما يعكس الهيكل المحدود لنظام الإنتاج، فقد بلغت مستوى قياسي يقدر بـ 5.98 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2022، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 30.57% مقارنة بسنة 2021. ويمكن اعتبار هذه الزيادة الهامة في صادرات السلع غير الهيدروكربونية إيجابية للاقتصاد الجزائري، لأنها تعكس تنوعاً في الصادرات وانخفاضاً في الاعتماد على الهيدروكربونات. وهذا التنوع مهم لتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والحد من التأثير بتقلبات أسعار النفط والغاز.

• الواردات

1. 2. 3 - جدول الواردات - الجزائر

	2021	2022
الواردات بمليارات الدولارات الأمريكية	37,405	38,757

المصدر: المؤلفون من بنك الجزائر

بعد أن شهدت انخفاضات متتالية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2020، سجلت واردات السلع زيادة بنسبة 3.61% خلال هذه السنة، أي من 37.405 مليار دولار سنة 2021 إلى 38.757 مليار دولار سنة 2022. وتلاحظ هذه الزيادة في واردات السلع مثل "المنتجات شبه المصنعة" و "المواد الخام" و "السلع الغذائية". في المقابل، سجلت "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" و "المعدات الزراعية" و "المعدات الصناعية" انخفاضاً سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

ارتفعت واردات السلع شبه المصنعة، التي تمثل 24.72% من إجمالي واردات السلع، بمقدار 2.27 مليار دولار، أي من 7.31 مليار دولار سنة 2021 إلى 9.58 مليار دولار سنة 2022. وترجع هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع الواردات من البولي أسيتال والبولي إيثر الأخرى وراتنجات الإيبوكسي (+ 233 مليون دولار) وبوليمرات الإيثيلين (+ 212 مليون دولار) ومنتجات الحديد أو الصلب المدرفلة المسطحة (+ 196 مليون دولار).

وقد سجلت واردات السلع الغذائية، التي تمثل 26.7% من إجمالي واردات السلع، ثاني أكبر زيادة (+1.492 مليار دولار)، من 8.877 مليار دولار في ديسمبر 2021 إلى 10.369 مليار دولار في ديسمبر 2022. وترجع هذه الزيادة أساساً إلى زيادة واردات الحبوب (+1.228 مليار دولار).

الفصل 2

السياسات النقدية والمالية

أما بالنسبة لواردات المواد الخام (التي تمثل 10.4% من إجمالي الواردات من السلع)، فقد سجلت ثالث أكبر زيادة (+) 636 مليون دولار)، أي من 3.401 مليار دولار نهاية ديسمبر 2021 إلى 4.037 مليار دولار نهاية ديسمبر 2022. وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع واردات البذور الزيتية والفواكه الزيتية (+367 مليون دولار) والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية (+233 مليون دولار).

في المقابل، انخفضت واردات المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بمقدار 837 مليون دولار و1.22 مليار دولار على التوالي بين ديسمبر 2021 وديسمبر 2022، وهو ما يمثل حصصا بنسبة 21.47% و13.63% من إجمالي واردات السلع.

2.1.2. السياسة المالية

أ. تحقيق التوازن في ميزانية الدولة

• إيرادات الميزانية

1. 2. 4 - جدول إيرادات الميزانية - الجزائر

السنة	النصف الأول من سنة 2021	النصف الأول من سنة 2022
إيرادات الميزانية (بمليارات الدينانير)	720,8 3	017,4 4

المصادر: المؤلفون من بنك الجزائر

في النصف الأول من سنة 2022، سجلت إيرادات الميزانية الجزائرية ارتفاعا قدره 296.6 مليار دينار مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة، لتصل إلى ما مجموعه 4017.4 مليار دينار، مقابل 3720.8 مليار دينار. ويمثل هذا زيادة بنسبة 8%. وترجع هذه الزيادة في إيرادات الميزانية أساسا إلى الزيادة في الإيرادات الهيدروكربونية، والتي شهدت انتعاشا كبيرا بنسبة 81% في يونيو 2022 مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. وبلغت هذه الإيرادات من حيث القيمة 2,327.2 مليار دينار، مقارنة بـ 1,286.0 مليار دينار في نهاية يونيو 2021. وهكذا مثلت إيرادات النفط والغاز 55.9% من إجمالي إيرادات الميزانية في النصف الأول من سنة 2022، مقارنة بـ 35% في النصف الأول من سنة 2021.

من ناحية أخرى، سجلت الإيرادات غير الهيدروكربونية في النصف الأول من سنة 2022 ما مجموعه 1,690.2 مليار دينار، وهو انخفاض بـ 30.6% مقارنة بنهاية يونيو 2021. انخفضت حصتها في إجمالي إيرادات الميزانية من 65.4% في نهاية يونيو 2021 إلى 42.1% في نهاية يونيو 2022. تغطي هذه الإيرادات الآن 53.1% فقط من النفقات الجارية، بينما غطت 75.9% في نهاية يونيو 2021.

وارتفعت الإيرادات الضريبية، التي تمثل 90.1% من الإيرادات غير الهيدروكربونية، بنسبة 9.6% في النصف الأول من سنة 2022، لتصل إلى 1,523.3 مليار دينار، مقارنة بـ 1,389.9 مليار دينار في النصف الأول من سنة 2021.

ويرجع هذا النمو في الإيرادات الضريبية أساسا إلى زيادة الضرائب على السلع والخدمات (59.8 مليار دينار) والضرائب على الدخل والأرباح (46.2 مليار دينار).

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد بلغت 166.9 مليار دينار في نهاية يونيو 2022، بانخفاض 878.0 مليار دينار مقارنة بنهاية يونيو 2021 (-84.0٪). وانخفضت حصتها من الإيرادات غير الهيدروكربونية إلى 9.9٪ في نهاية يونيو 2022، مقارنة ب 42.9٪ في السنة السابقة.

بشكل عام، في النصف الأول من سنة 2022، تحسن ميزان ميزانية الجزائر بشكل كبير، مسجلا فائضا قدره 8.4 مليار دينار، لأول مرة منذ نهاية سنة 2014 ومقابل عجز قدره 491.3 مليار دينار في السنة السابقة. وهذه الحالة الايجابية للتوازن المالي هي نتيجة للزيادة في إجمالي إيرادات الميزانية، ولا سيما إيرادات الهيدروكربونات، وانخفاض إجمالي النفقات المالية.

ب. رصيد الديون العمومية

• الديون الخارجية

1. 2 - 5 - جدول الديون الخارجية - الجزائر

السنة	النصف الاول من سنة 2021	النصف الاول من سنة 2022
الديون الخارجية (بمليارات الدولارات)	1,473	1,329

المصدر: بنك الجزائر

لقد بلغ رصيد الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، الذي تضم آجال استحقاقه أكثر من اثني عشر شهرا، 329.1 مليار دولار في نهاية يونيو 2022، بانخفاض 144 مليون دولار مقارنة بنهاية سنة 2021. أما رصيد الدين الخارجي قصير الأجل، الذي يقل آجال استحقاقه عن أو يساوي 360 يوما، فقد ظل مستقرا في نهاية يونيو 2022 مقارنة بنهاية ديسمبر 2021، حيث بلغ 1.598 مليار دولار.

وبشكل عام، بلغ إجمالي الدين الخارجي المستحق 2.927 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2022، بانخفاض قدره 143 مليون دولار مقارنة بنهاية ديسمبر 2021.

2.2 . ليبيا

2.2.1 . السياسة النقدية

• الحساب الجاري

2.2 - 1 - جدول الحساب الجاري - ليبيا

السنة	2020	2021	2022
الحساب الجاري بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-28,2%	14,2%	21%

المصدر: المؤلفون من BAD والبنك الدولي.

انخفض إنتاج النفط والغاز في ليبيا بسرعة منذ بداية سنة 2020، ويمثل إنتاج النفط والغاز في ليبيا ما يقرب من 60% من الناتج الاقتصادي العالمي وأكثر من 90% من عائدات الضرائب والتصدير. بفضل انتعاش صادرات النفط، سجل الحساب الجاري فائضا بنسبة 14.2% سنة 2021 بعد عجز بنسبة 28.2% سنة 2020. سنة 2022، ارتفع الحساب الجاري لليبيا بشكل هام ليمثل 21% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعكس هذه النتيجة زيادة في عائدات تصدير النفط.

• الكتلة النقدية

• 2.2 - 2 - جدول الكتلة النقدية - ليبيا

السنة	2020	2021	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
الكتلة النقدية (M1) بملايين دينار ليبي	122950,3	97335,4	107239,2
الكتلة النقدية (M2) بملايين دينار ليبي	125543	100618,3	114110,1

المصدر: المؤلفون من CBL و Trading Economics

ارتفعت الكتلة النقدية M1 في ليبيا إلى 107239.2 مليون دينار في أكتوبر 2022 من 97335.4 مليون دينار سنة 2021. كما ارتفعت الكتلة النقدية من M2 إلى 114110.1 مليون دينار في أكتوبر 2022 مقابل 100618.3 مليون دينار سنة 2021. قد تعكس الزيادة في الكتلة النقدية M1 و M2 سياسة نقدية توسعية يتبعها مصرف ليبيا المركزي. ويمكن أن تكون هذه محاولة لتحفيز الطلب المحلي، وتشجيع الاستثمار، ودعم النمو الاقتصادي. بعد فترة من عدم الاستقرار السياسي، يرجح أن تشير الزيادة في الكتلة النقدية إلى بعض الاستقرار في الاقتصاد الليبي. وقد يكون ذلك نتيجة للتدابير المتخذة لتعزيز ثقة المستثمرين، وتحفيز النشاط الاقتصادي، والحفاظ على الاستقرار المالي.

• الميزان التجاري

2.2-3 - جدول الميزان التجاري - ليبيا

السنة	مارس 2020	يونيو 2022
الصادرات بملايين الدينار الليبي	38787,9	14294,5
الواردات بملايين الدينار الليبي	24034,1	11125,8-
الميزان التجاري بملايين الدينار الليبي	14753,8	3168,6

المصدر: المؤلفون من مصرف ليبيا المركزي

في يونيو 2022، بلغت صادرات ليبيا 14,294.5 مليون دينار ليبي، بينما بلغت الواردات -11,125.8 مليون دينار ليبي. وسجل الميزان التجاري الليبي في هذه الفترة فائضا قدره 3,168.6 مليون دينار ليبي.

سنة 2022، انخفضت صادرات ليبيا مقارنة بسنة 2020 من 38,787.9 مليون دينار إلى 14,294.5 مليون دينار ليبي. ويمكن أن يرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل على غرار الاضطرابات الاقتصادية، والتقلبات في أسعار النفط الذي يعد الصادرات الرئيسية لليبيا، فضلا عن التحديات الاقتصادية الأخرى التي تواجه البلاد. يمكن أن يكون لانخفاض الصادرات تأثير سلبي على الإيرادات الخارجية وقدرة البلد على تمويل وارداته والحفاظ على الميزان التجاري.

كما انخفضت واردات ليبيا سنة 2022، من 24,034.1 مليون دينار سنة 2020 إلى -11,125.8 مليون دينار ليبي سنة 2022. وقد يكون هذا الانخفاض نتيجة لعوامل مختلفة مثل انكماش الطلب المحلي أو القيود المالية أو القيود المفروضة على احتياطات النقد الأجنبي. قد يكون انخفاض الواردات مرتبطا بالجهود المبذولة لخفض النفقات والحفاظ على ميزان المدفوعات والحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي.

سجل الميزان التجاري الليبي فائضا قدره 3,168.6 مليون دينار ليبي سنة 2022، وهو في انخفاض مقارنة بـ 14,753.8 مليون دينار ليبي سنة 2020. وهذا يعني أن الإيرادات المتأتية من الصادرات قد تجاوزت نفقات الواردات، ولكن بمستوى أقل مما كانت عليه في السنة السابقة.

2.2.2 . السياسة المالية

• النفقات

2.2-4 - جدول النفقات - ليبيا

السنة	2020	يونيو 2022
النفقات بمليارات الدنانير الليبية	36,2	36,58

المصدر: المؤلفون من مصرف ليبيا المركزي

الفصل 2

السياسات النقدية والمالية

في يونيو 2022، بلغ إنفاق ليبيا 36.58 مليار دينار ليبي، بزيادة طفيفة عن 36.2 مليار دينار ليبي مسجلة في سنة 2020. ظل الإنفاق الليبي مستقرا نسبيا بين 2020 و2022. ويرجع أن يرجع هذا الاستقرار إلى عدة عوامل، مثل تنفيذ سياسات مالية حكيمة وإدارة الموارد المالية في بيئة اقتصادية غير مؤكدة. وقد يعكس الإنفاق المستقر أيضا الضغوط المالية التي تواجهها ليبيا. وقد تواجه البلاد تحديات في تمويل الإنفاق العام، لا سيما بسبب تقلب عائدات النفط ومتطلبات التنمية الاقتصادية. يمكن أن يعكس الإنفاق المستقر الجهود المبذولة للحفاظ على ميزانية متوازنة وتجنب تدهور الوضع المالي. ويمكن أن يشير الإنفاق المستقر إلى إمكانية التنبؤ والاستقرار بالنسبة للجهات الاقتصادية الفاعلة، مما يمكن أن يعزز الاستثمار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

• موارد الميزانية

2.2 - 5 - جدول عائدات النفط - ليبيا

السنة	أفريل 2022
مداخيل عائدات البترول (بليون دينار ليبي)	37,4

المصدر: المؤلفون من BCL

في نهاية أبريل 2022، بلغت إيرادات ليبيا من النفط والغاز 37.4 مليار دينار ليبي. ولا تزال عائدات الهيدروكربونات تمثل الحصة الأكبر من الإيرادات الحكومية، بنحو 98٪.

لا تزال عائدات النفط والغاز تلعب دورا حاسما في الاقتصاد الليبي. نظرا لكونها دولة غنية بالموارد الطبيعية، وخاصة النفط، تعتمد ليبيا بشكل كبير على عائدات استغلال هذه الموارد. وتمثل عائدات النفط الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية، مما يؤكد هشاشة الاقتصاد الليبي أمام تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

إن الاعتماد المفرط على عائدات النفط له انعكاسات على إدارة المالية العمومية في ليبيا. إذ تساهم عائدات النفط والغاز بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، والتي يمكن أن تؤثر على مستويات الإنفاق العام وألويات التنمية. وبالتالي يمكن أن يكون للتقلبات في أسعار النفط تأثير مباشر على قدرة الحكومة على تمويل برامجها وتلبية احتياجات السكان.

كما تبين هيمنة عائدات النفط أن ليبيا تحتاج حاجة ماسة إلى تنويع اقتصادها. إذ أن الاعتماد المفرط على الهيدروكربونات يعرض البلاد لمخاطر اقتصادية، لا سيما في حالة حدوث صدمات خارجية أو تقلب أسعار النفط. ويمكن أن يساعد التنويع الاقتصادي في قطاعات أخرى، مثل الزراعة والبنية التحتية والخدمات، على الحد من الاعتماد المفرط على عائدات النفط وتعزيز نمو اقتصادي أكثر استقرارا واستدامة.

• رصيد الميزانية

2.2-6 - جدول ميزان الميزانية - ليبيا

السنة	2021	2022
رصيد الميزانية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	%11,3	%13,8

المصدر: المؤلفون من BAD

شهد رصيد الميزانية الليبية فائضا بنسبة 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 مقارنة بـ 11.3% سنة 2021، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع عائدات النفط.

الفصل 2

السياسات النقدية والمالية

2.3 . المغرب

2.3.1 . السياسة النقدية

• معدل الفائدة الرئيسي

3-2-1 - جدول معدل الفائدة الرئيسي- المغرب

السنة	2019	2020	2021	2022
معدل الفائدة الرئيسي %	2,25	1,5	1,5	2,5

المصدر: المؤلفون من BAM

قرر بنك المغرب **BAM** الرفع من معدل الفائدة الرئيسي إلى 2.5٪. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها بنك المغرب للإبقاء على معدل الفائدة الرئيسي بنسبة أخفض مما كانت عليه في السنوات السابقة، فمن المتوقع أن تحد الزيادات الأخيرة في أسعار المواد الأساسية مثل الوقود والمنتجات الزراعية بسبب الوضع في أوكرانيا، من مجال تصرف **BAM** لصياغة سياسة نقدية دون ضغوط خارجية.

تعكس الزيادة في معدل الفائدة الرئيسي التوجه المقيد الذي توخته السياسة النقدية للمغرب. إذ أن هناك عدة عوامل يمكن أن تفسر هذه الزيادة، مثل السيطرة على التضخم والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات وضغوط العملة.

• الكتلة النقدية M3

استمر معدل النمو السنوي للمجموع النقدي M3 في الزيادة في سنتي 2022 و2023. إذ ارتفع من 6.6٪ في الربع الأول من سنة 2022 إلى 8.5٪ سنة 2023. ويعكس هذا الارتفاع تحسن ودائع الأسر التي ارتفعت بنسبة 9.4٪ بعد زيادة بنسبة 8.5٪، وقد يشير هذا أيضا إلى زيادة الاستقرار المالي. ويمكن لودائع الأسر أن تعزز قاعدة تمويل البنوك، وتعزز توافر القروض، وتدعم استقرار النظام المالي. كما يمكن أن يسهم في المرونة الاقتصادية والقدرة على امتصاص الصدمات.

3-2-2 - جدول الكتلة النقدية M3 - المغرب

السنة	2019	2020	2021	T1 2022	T1 2023
M3 (النسبة المئوية للتغير)	3,8	8,5	5,2	6,6	8,5

المصدر: المؤلفون من بنك BAM

2.3.2 . السياسة المالية

• رصيد الحساب الجاري

سجلت صادرات المغرب تحسنا بنسبة 3.6% في الربع الأول من سنة 2023، ويرجع الفضل في ذلك أساسا إلى الشحنات من قطاع السيارات (+40.4%) والمنسوجات والجلود (+11.6%). كما ارتفعت المبيعات في قطاع الإلكترونيات والكهرباء بشكل ملحوظ (+34%). من ناحية أخرى، انخفضت مبيعات الفوسفات ومشتقاته (-30.5%)، ويرجع ذلك أساسا إلى انكماش مبيعات الأسمدة الطبيعية والكيماوية. وبالمثل، انخفضت المبيعات في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية (-1.8%)، في حين انخفضت الصادرات في مجال الطيران أيضا (-8.5%). كما شهدت الواردات إلى المغرب نموا ملحوظا بنسبة 3.2% للمنتجات الرئيسية. وزادت عمليات امتلاك السلع الرأسمالية (+19.1%)، مع زيادات كبيرة في قطع غيار الطائرات والمركبات الجوية الأخرى، وأجهزة قطع أو توصيل الدوائر الكهربائية، ومحركات المكبس. كما ارتفعت واردات السلع الاستهلاكية (+10.7%)، خاصة بالنسبة لسيارات الركاب وأجزائها ومكوناتها. في المقابل، انخفضت واردات المنتجات شبه المصنعة والخام، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض المعروض من الأمونيا والكبريت الخام. كما انخفضت فاتورة الطاقة، بما في ذلك انخفاض مشتريات زيوت الغاز وزيوت الوقود والبنزين البترولي.

3.2-3 - جدول الميزان التجاري - المغرب

السنة	2020	2021	T1 2022	T1 2023
الصادرات	089 263	902 326	600 140	700 145
الواردات CAF	861 422	647 526	600 229	000 237

المصدر: المؤلفون من BAM

• عجز الميزانية

3.2-4 - جدول عجز الميزانية - المغرب

السنة	عجز الميزانية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
2018	3,70%
2019	4,10%
2020	7,1%
2021	5,9%
2022	5,2%

المصدر: المؤلفون من BAM

باستثناء عائدات بيع الأسهم الحكومية، استمر عجز الميزانية في الانخفاض من 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 إلى 5.9% سنة 2021 و5.2% سنة 2022. وفقا لبنك المغرب BAM، من المتوقع أن يتقلص العجز المالي

الفصل 2

السياسات النقدية والمالية

إلى 5٪ سنة 2023، مع مراجعة تصاعدية قدرها 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات السابقة. وترجع هذه النتيجة إلى إدماج اعتمادات إضافية مفتوحة في الموازنة العامة بمبلغ 10 مليارات درهم، وإلى زيادة توقعات الإيرادات الضريبية، التي تأخذ بعين الاعتبار التوقعات الجديدة للاقتصاد الكلي للبنك المركزي المغربي وإنجازات الميزانية حتى نهاية أبريل 2023.

3. 2 - 5 - جدول الدين العام- المغرب

السنة	2020	2021	2022 تشرين الثاني/ نوفمبر
الديون المباشرة المستحقة (بمليارات الدراهم)	832,6	885,3	926,6

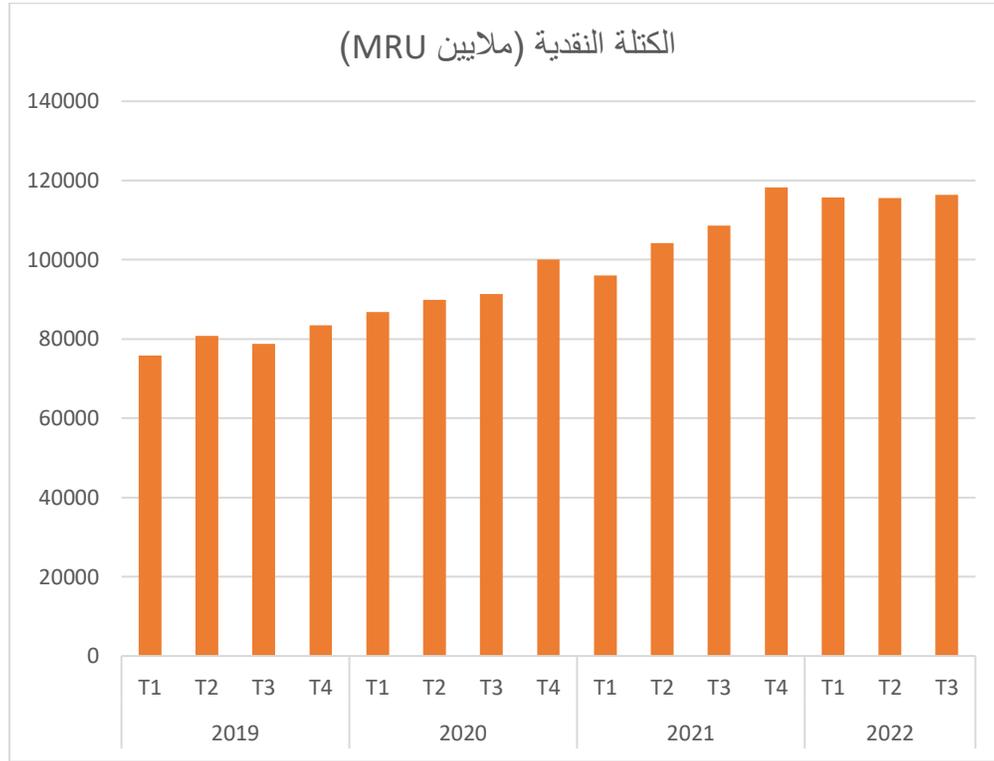
المصدر: المؤلفون الذين يستخدمون بيانات BAM

ارتفع رصيد الدين العام المباشر بنسبة 4.7٪ مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2021. فيما يتعلق بتكلفة التمويل المحلي للخزينة في الأشهر الأحد عشر الأولى من سنة 2022، تم تشديد الظروف في سوق المزادات مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021. وتشير التقديرات إلى أن الدين العام المباشر قد ارتفع بنسبة 6.8٪ في نهاية مايو 2023 مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2022، بزيادة قدرها 5.2٪ لمكونه المحلي و11.8٪ لمكونه الخارجي.

2.4 . موريتانيا

2.4.1 . السياسة النقدية

2.4-1 رسم الكتلة النقدية -موريتانيا

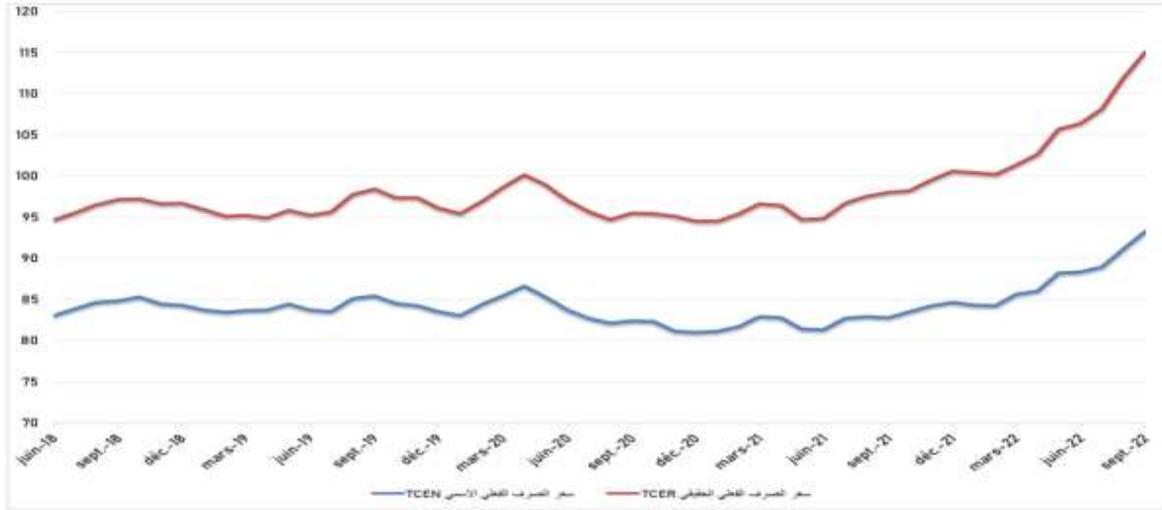


المصدر: المؤلفون من BCM

سنة 2022، سجلت الكتلة النقدية في موريتانيا استقرارا نسبيا مع اختلافات فصلية طفيفة. ففي الربع الأول، كانت الكتلة النقدية 115,737، ثم انخفضت انخفاضا طفيفا ليصبح 115,526 في الربع الثاني، ثم ارتفعت قليلا إلى 116,420 في الربع الثالث. قد يكون هذا الاستقرار نتيجة للسياسات النقدية التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والسيطرة على التضخم.

• أسعار الصرف

4. 2-1 - رسم أسعار الصرف - موريتانيا



المصدر: المؤلفون من BCM

واصلت السلطات الحفاظ على نطاق ضيق مع الدولار الأمريكي. ففي سبتمبر 2022، ارتفع سعر صرف Ougiyah مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بسنة 2021 إلى 115 (98 في سبتمبر 2021). استمرت معدلات التبادل التجاري في تحسن ملحوظ سنة 2022، نظرا للارتفاع المستمر في أسعار خام الحديد والذهب مصحوبا بانخفاض أسعار النفط.

• معدل الفائدة الرئيسي

4. 2-2 - رسم سعر معدل الفائدة الرئيسي - موريتانيا



المصدر: المؤلفون من BCM

سنة 2022، قررت BCM الرفع من معدل الفائدة الرئيسي إلى 7٪ في الربع الثالث، بعد أن تم الحفاظ عليه بنسبة 5٪ منذ سنة 2020. يرجح ان يعكس هذا الارتفاع تشديدا للسياسة النقدية يهدف أساسا إلى السيطرة على التضخم أو التخفيف من الضغوط التضخمية.

2.4.2 . السياسة المالية

• الحساب الجاري

4.2-1 - جدول عجز الحساب الجاري - موريتانيا

السنة	2020	2021	2022
عجز الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	7,2%	8,1%	13,9

المصدر: المؤلفون من البنك الدولي

وتشير التقديرات إلى أن عجز الحساب الجاري قد ارتفع إلى 13.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022، مقارنة ب 8.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021. ويرجح أن هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية المستوردة، فضلا عن انخفاض أسعار الصادرات. ولسد هذه الفجوة، من المقرر اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في التعدين والاقتراض بشروط ميسرة.

• رصيد الميزانية

4.2-2 - جدول رصيد الميزانية - موريتانيا

السنة	رصيد الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
2019	2,1%
2020	1,3%
2021	2,2%
2022	3-%

المصدر: المؤلفون من BCM والبنك الدولي

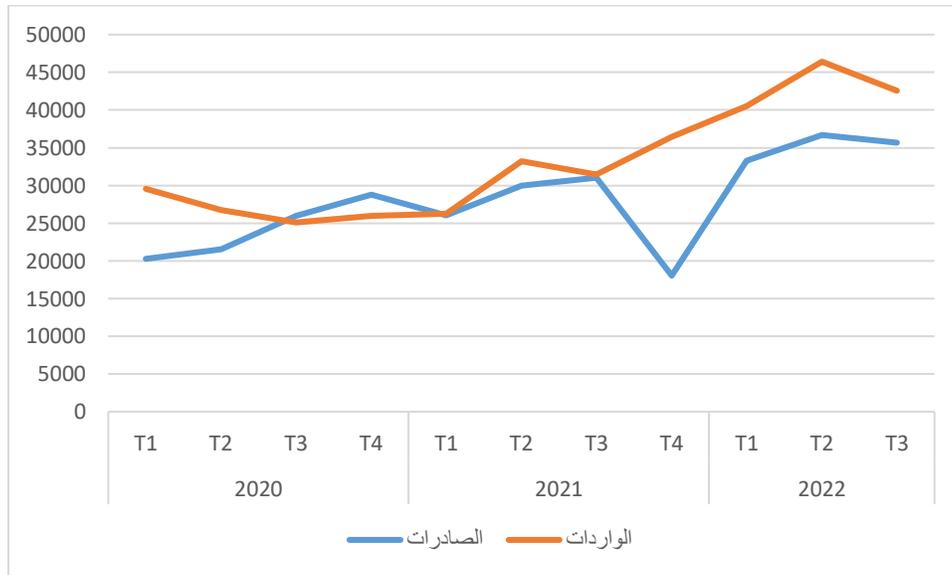
سنة 2022، سجل الرصيد المالي في موريتانيا عجزا بنسبة 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل تغيرا كبيرا مقارنة ب 2.2٪ من فائض الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021. وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي قد تجاوز الإيرادات الناتجة عن الإيرادات الضريبية وغيرها من مصادر التمويل.

ومع ذلك، تجدر الملاحظة أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت مستقرة نسبياً سنة 2022، حيث تحوم حول 49%. وهذا يعني أن إجمالي الدين العام في موريتانيا يمثل حوالي 49% من القيمة الإجمالية لناتجها المحلي الإجمالي. ويمكن أن تعكس نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المستقرة إلى الإدارة الحكيمة للديون وقدرة البلاد على الحفاظ على مستويات الدين في مستوى معقول.

من المحتمل أن يرجع التغير في التوازن المالي واستقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 إلى عوامل اقتصادية مختلفة خاصة بموريتانيا. ويمكن أن يشمل ذلك التقلبات في إيرادات الموارد الطبيعية، والإنفاق الحكومي المتعلق بالبرامج الاجتماعية أو الاستثمار العام، فضلاً عن السياسات المالية التي وقع تفعيلها لتحفيز النمو الاقتصادي أو التصدي للتحديات الاقتصادية.

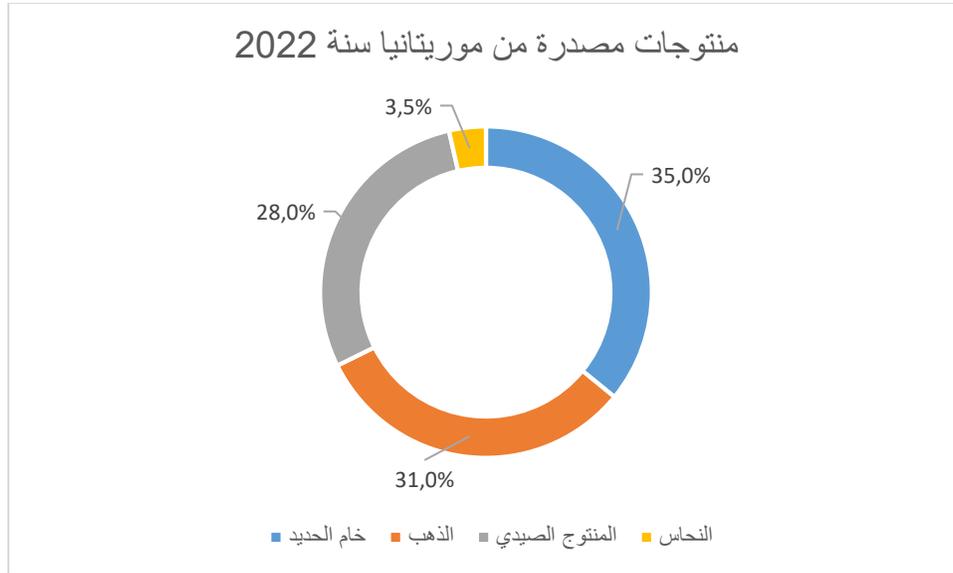
• الميزان التجاري

4 . 2 - 3 - رسم الميزان التجاري



المصدر: المؤلفون من BCM

سنة 2022، قدرت الصادرات بـ 33,299.71 في الربع الأول، ثم ارتفعت إلى 36,686.16 في الربع الثاني و 35,676.58 في الربع الثالث. وبالمثل، استمرت الواردات في الارتفاع، حيث ارتفعت إلى 40,553.47 في الربع الأول، و 46,414.85 في الربع الثاني، و 42,531.92 في الربع الثالث. بشكل عام، ارتفعت الصادرات سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، ويعكس هذا اتجاهها إيجابياً. إذ قد يعكس تحسناً في القدرة التنافسية للمنتجات الموريتانية في السوق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على بعض الصادرات الرئيسية مثل المنتجات السمكية والذهب والحديد.



المصدر: المؤلفون من BCM

كما ارتفعت الواردات سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، قد يشير هذا إلى زيادة في الطلب المحلي أو نمو اقتصادي أو زيادة في احتياجات البلاد من العرض.

• النفقات

4. 2 - 3 - جدول النفقات - موريتانيا

السنة	ثلاثية	إجمالي النفقات و صافي القروض بمليارات MRU
2020	T1	7,4
	T2	13,9
	T3	13,1
	T4	21,8
2021	T1	6,8
	T2	15,8
	T3	15,2
	T4	31
2022	T1	8
	T2	26,6
	T3	24,1

المصدر: المؤلفون من BCM

سنة 2022، استمر صافي الإنفاق والإقراض في التباين. في الربع الأول، بلغت 8 مليارات MRU. في الربع الثاني، ارتفعت بشكل كبير لتبلغ 26.6 مليار MRU، ثم انخفضت في الربع الثالث إلى 24.1 مليار MRU.

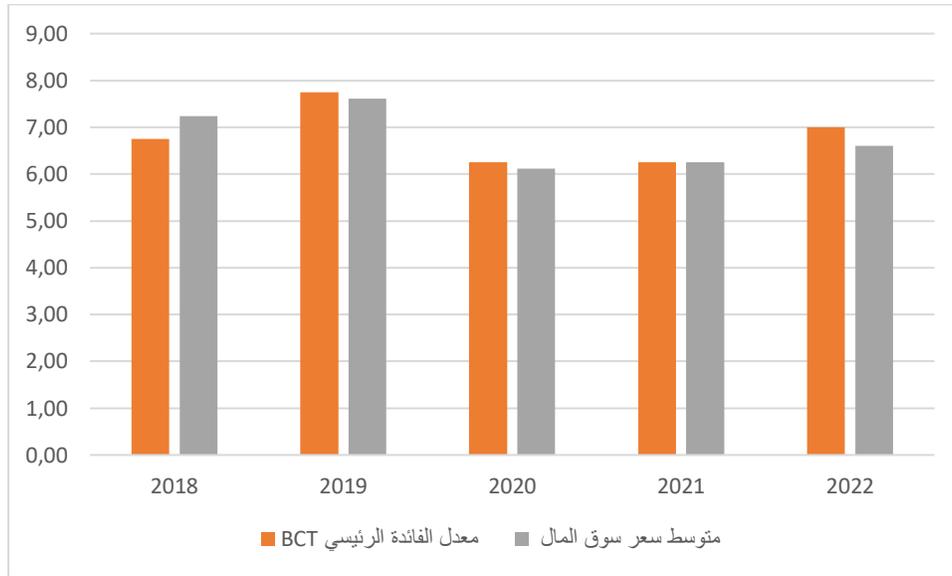
ارتفع صافي الإنفاق والإقراض سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. وقد تعكس هذه الزيادة توسعا في الاستثمارات العمومية والإنفاق الحكومي والقروض التي تقدمها الحكومة الموريتانية لتمويل المشاريع.

2.5 . تونس

2.5.1 . السياسة النقدية

• معدل الفائدة الرئيسي ومتوسط سعر سوق المال

2.5.1 - رسم معدل الفائدة الرئيسي ومتوسط سعر سوق المال - تونس



المصدر: المؤلفون من BCT

رفع البنك المركزي التونسي معدل الفائدة الرئيسي بمقدار 75 نقطة في شهر مايو 2022 ليبلغ 7٪ (مقابل 6.25٪ سنة 2021). ووفقا لمجلس إدارة البنك المركزي التونسي، فإن الهدف هو "تجنب تسارع التضخم وتفاقم الخلل الخارجي". أدى الرفع من معدل الفائدة الرئيسي إلى زيادة متوسط سعر سوق المال سنة 2022 ليبلغ 7.26٪.

• الكتلة النقدية - النقود بمعناها الواسع M3

استمرت الكتلة النقدية M3 في الارتفاع منذ أغسطس 2021 لتصل إلى MD 105521 في ديسمبر 2022 (مقابل MD 97375 في ديسمبر 2021). ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع صافي المبالغ المستحقة القبض من الدولة وفي المساعدة المقدمة للاقتصاد بوتيرة أسرع بكثير مما كانت عليه سنة 2019. لقد انخفض صافي المستحقات الخارجية بشكل أقل حدة مقارنة بسنة 2021، حيث انخفض بمقدار 70 مليون دينار مقارنة بانخفاض قدره 1,445 مليون دينار سنة 2021. ويعكس هذا التطور انخفاض المطلوبات الخارجية للنظام المالي بمقدار 666 م.د مقابل ارتفاع قدره 2,404 م.د، وكذلك انخفاض الموجودات الخارجية بمقدار 736 م.د مقابل ارتفاع قدره 959 م.د.

2.5 - 1 - جدول الكتلة النقدية-النقود بمعناها الواسع M3 - تونس

الفترة	2021 أغسطس	سبتمبر 2021	أكتوبر 2021	نوفمبر 2021	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022
جدول الكتلة النقدية M3	94086	94647	96337	95264	97375	105521

المصدر: المؤلفون من BCT

• القروض للاقتصاد

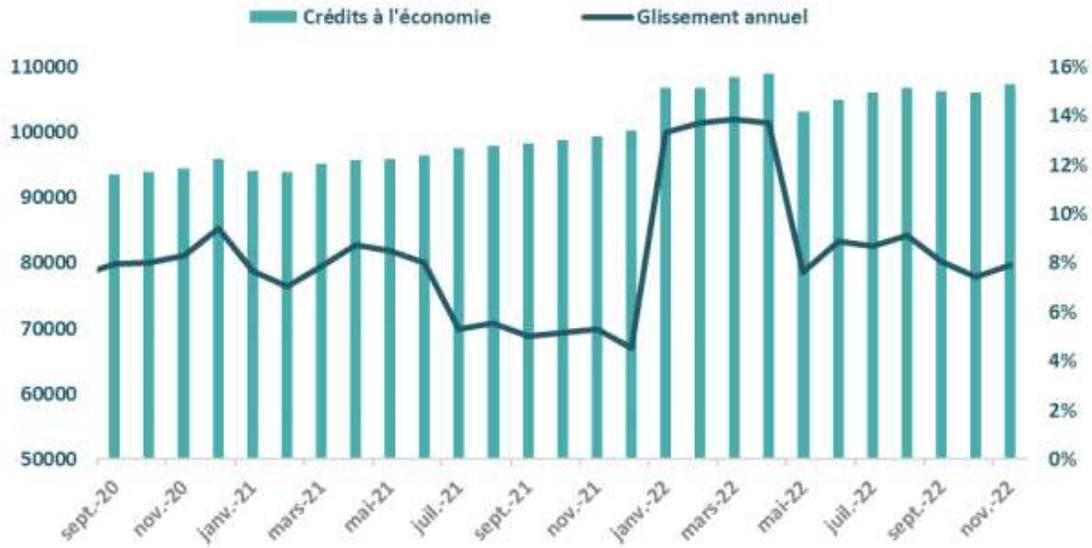
استمر المبلغ المستحق من القروض الممنوحة للاقتصاد في النمو ليبلغ 110715 المتوسط سنة 2022 مقابل 100243 في سنة 2021. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة في محفظة الخصم لدى البنوك، والتي بلغت 6,792 م.د سنة 2022 مقابل 3,360 م.د سنة 2021. كما زادت الأصول الثابتة والحسابات الجارية المدينة، ولكن بدرجة أقل، حيث بلغت 562 مليون دينار سنة 2022 مقابل 380 مليون دينار سنة 2021 و 239 مليون دينار سنة 2022 مقابل 329 مليون دينار سنة 2021.

2.5 - 2 - جدول قروض للاقتصاد - تونس

السنة	2019	2020	2021	2022
القروض المقدمة للاقتصاد (بالآلاف الدينانير)	85915764	91885199	100243	110715

المصدر: المؤلفون من BCT

2.5.2 - رسم قروض للاقتصاد - تونس



المصدر: BCT

2.5.2. السياسة المالية

• رصيد الحساب الجاري

2.5.3 - جدول رصيد الحساب الجاري - تونس

الفترة	2022	2021
الرصيد الجاري (في الناتج المحلي الإجمالي)	-8.6%	-6%

المصدر: المؤلفون من BCT

تعكس بعض الزيادات في عجز الحساب الجاري سنة 2022 بشكل خاص الزيادة في الواردات المتعلقة بانتعاش الطلب المحلي والمدخلات الصناعية، والتي قابلتها الزيادة في دخول التونسيين المقيمين في الخارج. يجدر هنا ذكر التأثير المتوقع للحرب بين روسيا وأوكرانيا على رصيد الحساب الجاري بالإضافة إلى استمرار تداعيات الأزمة الصحية. ستؤثر الحرب بلا شك على فاتورة الغذاء في تونس. سيكون للحرب أيضا تأثيرا سلبيا على عائدات السياحة.

2.5.4 - جدول صافي الأصول بالعملة الأجنبية- تونس

2022	2021	الفترة
23031521	23633480	صافي الأصول بالعملات الأجنبية (ب) (MDT)

المصدر: المؤلفون من BCT

انخفضت أصول العملات الأجنبية بشكل طفيف سنة 2022 لتصل إلى 23,031,521 م.د. قد يرجع الانخفاض في صافي الأصول بالعملة الأجنبية سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 إلى عدة عوامل مثل زيادة الواردات، وانخفاض عائدات التصدير، وانخفاض تدفقات رأس المال الواردة، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وفساد الديون الخارجية.

• عجز الحساب الجاري

ارتفع عجز الحساب الجاري في تونس من 6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 إلى 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022. ويمكن أن يرجع ذلك إلى الزيادة في أسعار واردات الأغذية والطاقة. فقد كان للزيادة في أسعار واردات الغذاء والطاقة تأثيرا على الميزان التجاري التونسي.

5.2.5 - جدول عجز الحساب الجاري - تونس

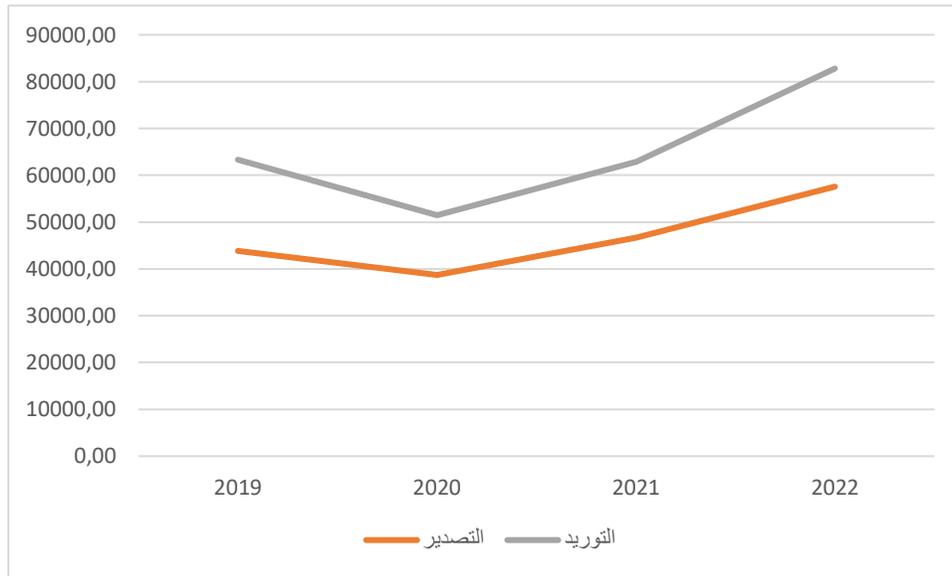
2022	2021	2020	الفترة
8.5%	6%	5.9%	عجز الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

• رصيد الحساب الجاري

سجلت تونس ميزانا تجاريا سلبيًا بلغ -25216 مليون دينار سنة 2022. وخلال سنة 2022، سجلت القيمة الإجمالية للصادرات ارتفاعا طفيفا مقارنة بالسنة السابقة لتصل إلى 57,573.2 م.د، مقارنة ب 46,654.2 م.د سنة 2021. ويرجع ذلك إلى الزيادة في صادرات زيت الزيتون.

أما بالنسبة للواردات فقد بلغت سنة 2022 82,789.2 مقابل 62,869.2 مليون د سنة 2021. وقد ترجع هذه الزيادة في الواردات إلى عدة عوامل مثل زيادة الطلب المحلي، والحاجة إلى المواد الخام والسلع الوسيطة لدعم الإنتاج المحلي، فضلا عن واردات السلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات الأسر التونسية.

2.5-3 - رسم الميزان التجاري بـ MD - تونس



المصدر: المؤلفون من المعهد الوطني للإحصاءات (INS)

• عجز الميزانية

انخفض عجز الميزانية في تونس من 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 إلى 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022. ويمكن تفسير هذا التخفيض على أنه متعلق بتحسين في الوضع المالي للحكومة التونسية. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة لزيادة الإيرادات الضريبية، وخفض الإنفاق العام غير الأساسي، وتحسين الإدارة المالية، والسيطرة على العجز الهيكلي.

2.5-6 - جدول عجز الميزانية - تونس

السنة	عجز الميزانية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
2020	9,7%
2021	7,7%
2022	6,8%

المصدر: المؤلفون من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية

2.5-4 - رسم تطور عجز الميزانية - تونس



المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية

• الدين العمومي

2.5.7 - جدول الدين العمومي- تونس

السنة	الدين العمومي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
2019	72,2%
2020	%84,8
2021	%82,03
2022	%80,2

المصدر: المؤلفون من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية

2.5.5. رسم تطور الدين العمومي- تونس

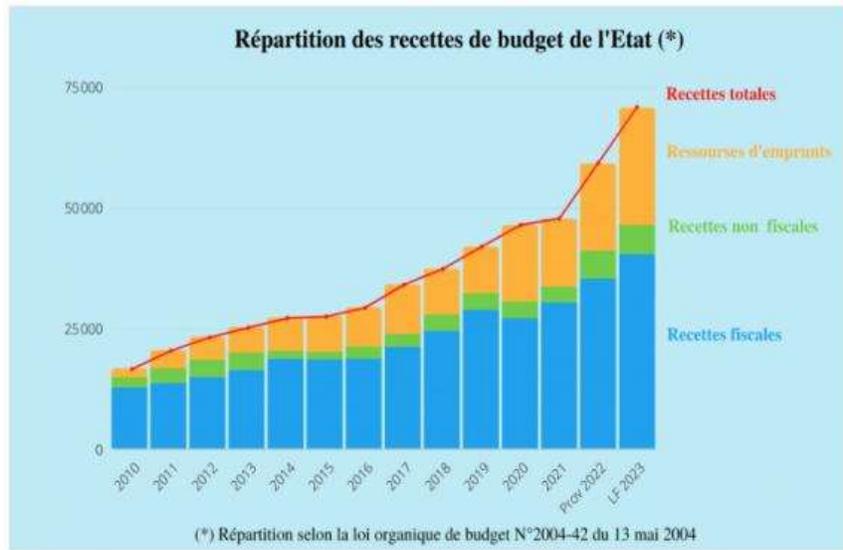


المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية

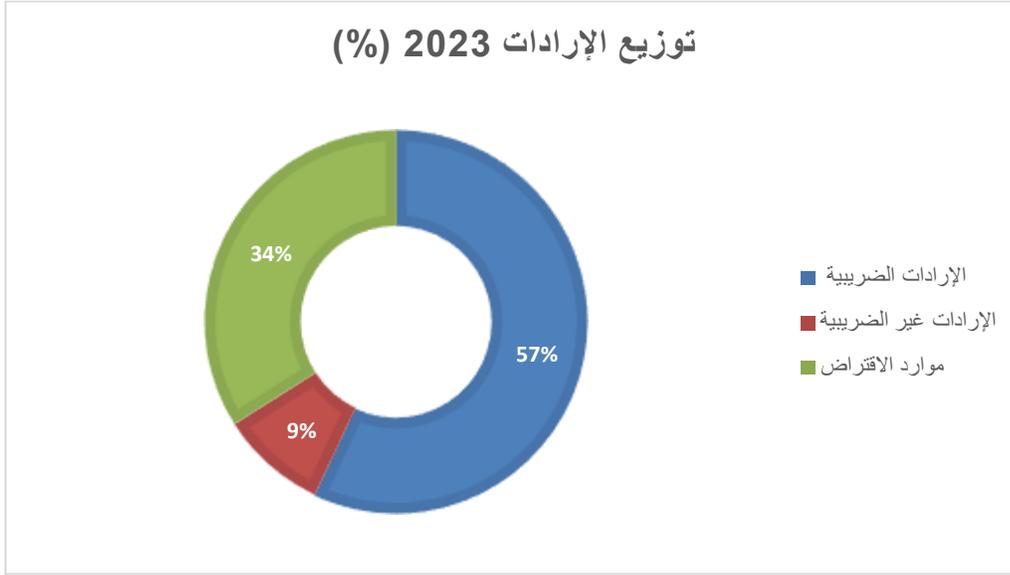
انخفض الدين العمومي التونسي سنة 2022 ليلبغ 80.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 82.03% سنة 2021. ويمكن تفسير هذا الانخفاض على أنه تحسن في الوضع المالي للحكومة التونسية. ويرجع هذا الانخفاض إلى عوامل متنوعة مثل جهود ضبط أوضاع المالية العامة، وتحسين إدارة المالية العامة، واتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات الضريبية وتقليص الإنفاق العام، فضلا عن الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية. سنة 2022، مثل الدين العمومي التونسي، الذي يتكون أساسا من الدين الخارجي (أكثر من الثلثين)، أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي.

• موارد ميزانية الدولة: الموارد الذاتية

2.5 -5- رسم إيرادات تونس الضريبية وغير الضريبية



المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية



المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية

تستمر الإيرادات الضريبية في تونس في الارتفاع، بعد التدابير الجديدة التي اعتمدها قانون المالية لسنة 2020، لتصل إلى 36040 م.د في 20 22 (30404.8 م.د في 2021). يمثل هذا الأخير حوالي 57 ٪ من إجمالي إيرادات البلاد. وقد ساعدت الموارد الضريبية الجديدة على إبطاء تدهور عجز الميزانية.

الفصل 3



الوضع الراهن
للقطاع المصرفي المغربي

3.1. الجزائر

3.1.1. الوضع الراهن للقطاع المصرفي

• الودائع تحت الطلب

لقد سجلت الودائع تحت الطلب نمواً بنسبة 18.76٪ مقارنةً بنهاية سنة 2021، أي من 5,278.2 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 6,268.2 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2022. وتمثل هذه الودائع الآن 28.27٪ من الكتلة النقدية مقابل 26.32٪ في نهاية سنة 2021. ويرجع هذا الارتفاع أساساً إلى الزيادة الهامة في ودائع الطلب في قطاع الهيدروكربونات.

3.1-1 - جدول الودائع تحت الطلب - الجزائر

السنة	2020	2021	نهاية سبتمبر 2022
الودائع تحت الطلب (بمليارات الدينار الجزائري)	4210	5292,86	6268,2

المصدر: بنك الجزائر

• القروض الموزعة

3.1-2 - جدول القروض الموزعة - الجزائر

السنة	2020	2021	نهاية سبتمبر 2022
القروض المقدمة للقطاع العام (بمليارات الدينار الجزائري)	5793,3	4262,6	4402,1
القروض المقدمة للقطاع الخاص (بمليارات الدينار الجزائري)	5386,9	5574,0	5800,8
إجمالي القروض الموزعة صافي القروض المعاد شراؤها (بمليارات الدينار الجزائري)	11180,2	9836,6	10202,9

المصدر: المؤلفون من بنك الجزائر

لقد بلغ حجم القروض المقدمة للقطاع العام، بما في ذلك الإدارة المحلية، 4,402.1 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2022، مقارنةً بـ 4,144.2 مليار دينار في نهاية سنة 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6.22٪. أما بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الخاص، بما في ذلك الأسر، فقد بلغ مجموعها 5,800.8 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2022، منها 1,078.5

مليار دينار خصصت للأسر، مقابل 5,650.5 مليار دينار في نهاية سنة 2021، منها 1,001.2 مليار دينار للأسر. ويمثل هذا نمواً بنسبة 2.66٪.

ومن المهم الإشارة إلى أن الخزينة العامة أعادت شراء 1,977.1 مليار دينار من القروض المشتركة طويلة الأجل من البنوك العامة، مقابل سندات ذات استحقاق تتراوح بين 10 و15 سنة. وفيما يتعلق بالقروض المقدمة للقطاع العام، باستثناء إعادة شراء القروض المشتركة، فقد سجل انخفاض بنسبة 26.4٪ سنة 2021، في حين تم تسجيل زيادة بنسبة 2.8٪ سنة 2020. أما بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الخاص، فقد سجلت زيادة بنسبة 3.5٪ سنة 2021، مقارنة بزيادة قدرها 2.2٪ سنة 2020.

وقد يعكس انخفاض القروض المقدمة للقطاع العام، باستثناء إعادة شراء القروض المشتركة، سياسة متبعة قصد السيطرة على الدين العمومي والعمل على تقليص الإنفاق العام. وقد يكون هذا نتيجة للجهود المبذولة للسيطرة على عجز الميزانية والتشجيع على إدارة مالية أكثر مسؤولية.

وقد تشير الزيادة في القروض المقدمة إلى القطاع الخاص، وإن كانت معتدلة، إلى وجود رغبة في حفز استثمارات القطاع الخاص وتنميته في الجزائر. ويمكن أن يساعد ذلك على تكثيف النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يمكن أن تمثل إعادة شراء القروض المشتركة طويلة الأجل من قبل الخزينة العامة استراتيجية تهدف إلى تقليص ديون القطاع العام وتخفيف الضغط على البنوك. كما يمكن أن يساعد هذا في تحسين الاستقرار المالي وتعزيز ثقة المستثمرين.

• السيولة المصرفية

لقد سجلت السيولة الإجمالية للبنوك 1,809.1 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2022، مقارنة بـ 1,331.9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2021 (1,229.7 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2021)، وهو ما يمثل ارتفاعاً قدره 477.2 مليار دينار مقارنة بنهاية سنة 2021. ومقارنة بشهر سبتمبر 2021، ارتفعت السيولة المصرفية بمقدار 579.4 مليار دينار.

1. 3-2 - جدول السيولة المصرفية

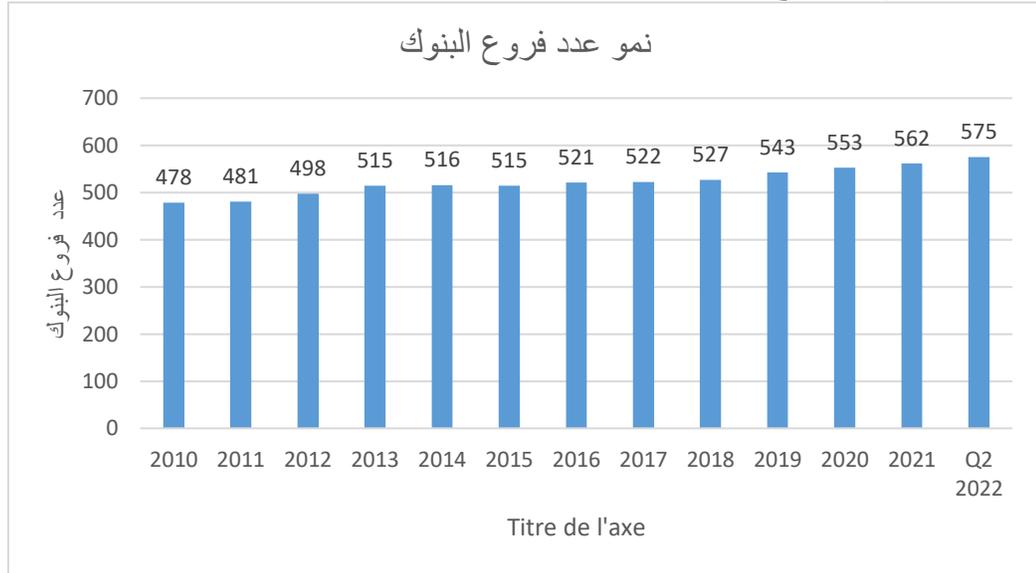
السنة	2021	نهاية سبتمبر 2022
السيولة المصرفية	1331,9	1809,1

المصدر: بنك الجزائر

3.2 . ليبيا

في نهاية الربع الثاني من سنة 2022، بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا 20 مصرفاً (بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي)، وتعمل هذه البنوك من خلال 580 فرعاً مصرفياً.

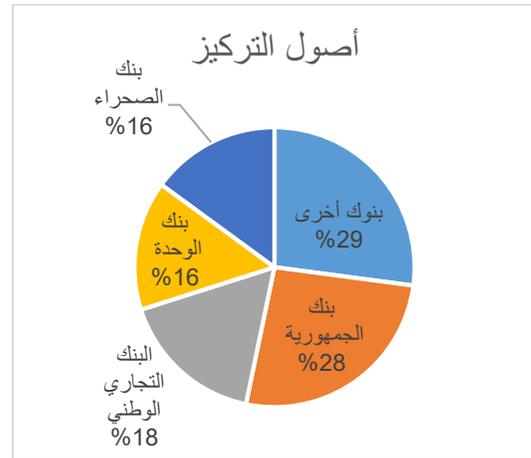
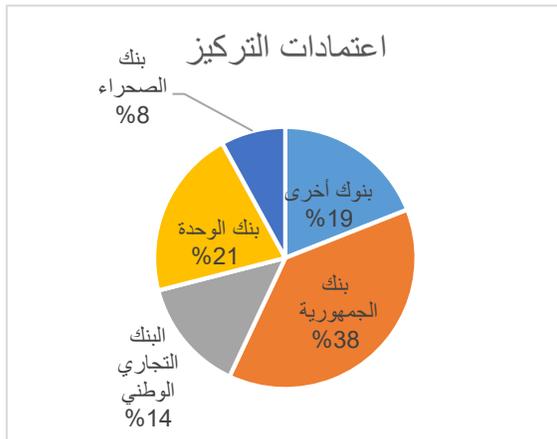
3.2-1- رسم عدد فروع البنوك - ليبيا

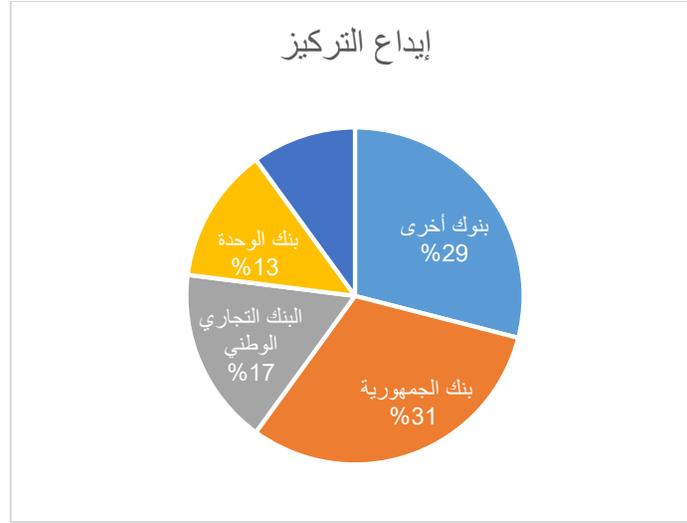


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

فيما يتعلق بالحصة السوقية للمصارف التجارية في ليبيا، ففي نهاية الربع الثاني من سنة 2022، شكلت أصول أكبر أربعة بنوك (الجمهورية، والوطنية التجارية، والوحدة، والصحراء) 71.4% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وشكل مصرف الجمهورية وحده 27.8% من إجمالي أصول القطاع المصرفي. علاوة على ذلك، في نهاية نفس الفترة، مثلت الودائع والقروض من أكبر أربعة بنوك 71.4% و 81.3% من إجمالي الودائع والقروض في القطاع المصرفي.

3.2-2- رسم التركيز المصرفي - ليبيا





المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.2.1. الوضع الراهن للقطاع المصرفي

• الأداء المالي

في الربع الثاني من سنة 2022، انخفضت أرباح البنوك التجارية (قبل خصم المخصصات والضرائب) بنسبة 18.3% لتصل إلى 673.7 مليون دينار ليبي، مقارنة بالربع الثاني من سنة 2021، الذي سجل حوالي 824.5 مليون دينار ليبي. أما بالنسبة لرصيد الاحتياطي والأرباح المحتجزة والقابلة للتوزيع فقد ارتفع من 919.5 مليون دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2021، ليصل إلى 1,521.3 مليون دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2022.

3.2.1 - جدول أرباح المصارف التجارية الليبية

السنة	T1 2021	T2 2022
الأرباح بملايين الدينار الليبي	140,6	142,6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• إجمالي الأصول

ارتفع إجمالي أصول البنوك التجارية (باستثناء الحسابات العادية) بنسبة 1.4%، أي من 140.6 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2021 إلى حوالي 142.6 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2022. وتشير هذه الزيادة إلى ارتفاع النشاط الاقتصادي في ليبيا، مع زيادة الطلب على التمويل والاستثمار من الشركات والأفراد. كما أنه يعكس ظروفًا مالية أكثر ملاءمة، مثل زيادة المدخرات وتدفقات رأس المال إلى البلد.

2.3.2 - جدول إجمالي الأصول - ليبيا

السنة	T2 2021	T2 2022
إجمالي الأصول (بمليارات الدينار الليبي)	140,6	142,6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• نسبة التغطية

بلغت نسبة تغطية مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها على القروض والتسهيلات الممنوحة 17.7% في الربع الثاني من سنة 2022، مقارنة بنسبة 20.2% لنفس الفترة من سنة 2021.

2.3.3 - جدول نسبة التغطية - ليبيا

السنة	T2 2021	T2 2022
نسبة التغطية	20,2 %	17,7%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• السيولة

بلغت نسبة الأصول السائلة للبنوك التجارية بالنسبة لإجمالي الأصول 66.3% في نهاية الربع الثاني من سنة 2022، مع الاحتفاظ بمعظمها لدى مصرف ليبيا المركزي (عند الطلب، بما في ذلك متطلبات الاحتياطي وشهادات الإيداع). وبلغ إجمالي القروض بالنسبة لإجمالي الودائع في البنوك 21.8% بنهاية الربع الثاني من سنة 2022، وهي نسبة منخفضة جدا. في حين بلغت نسبة الودائع لدى البنوك بالنسبة لإجمالي الأصول 68.1%. إن نسبة السيولة القانونية التي يجب على البنوك التجارية الامتثال لها هي 25.0% من إجمالي الودائع.

انخفضت الأصول السائلة للبنوك الليبية بين سنتي 2020 و 2021 من 87,773 مليون دينار إلى 82263 مليون دينار. وقد يشير هذا الانخفاض في الأصول السائلة إلى وجود ضغوط على الموارد المالية للبنوك، مما قد يؤثر على قدرتها على تقديم القروض والخدمات المصرفية.

2.3.4 - جدول الأصول السائلة - ليبيا

السنة	T2 2022
الأصول السائلة بنسبة مئوية من إجمالي الأصول	66,3%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• الودائع المصرفية

لقد انخفض إجمالي ودائع البنوك التجارية (الودائع تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى المصرف المركزي، بما في ذلك متطلبات الاحتياطي، بنسبة 5.0% من حوالي 82.3 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2021 إلى حوالي 78.2 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2022.

انخفضت ودائع العملاء لدى البنوك التجارية بنسبة 2.1% من 99.2 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2021 إلى 97.1 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2022. وشكلت الودائع تحت الطلب 80.1% من إجمالي الودائع، في حين مثلت الودائع لأجل 19.6% من إجمالي الودائع، وشكلت الودائع الادخارية الجزء المتبقي، أي 0.3% من إجمالي الودائع.

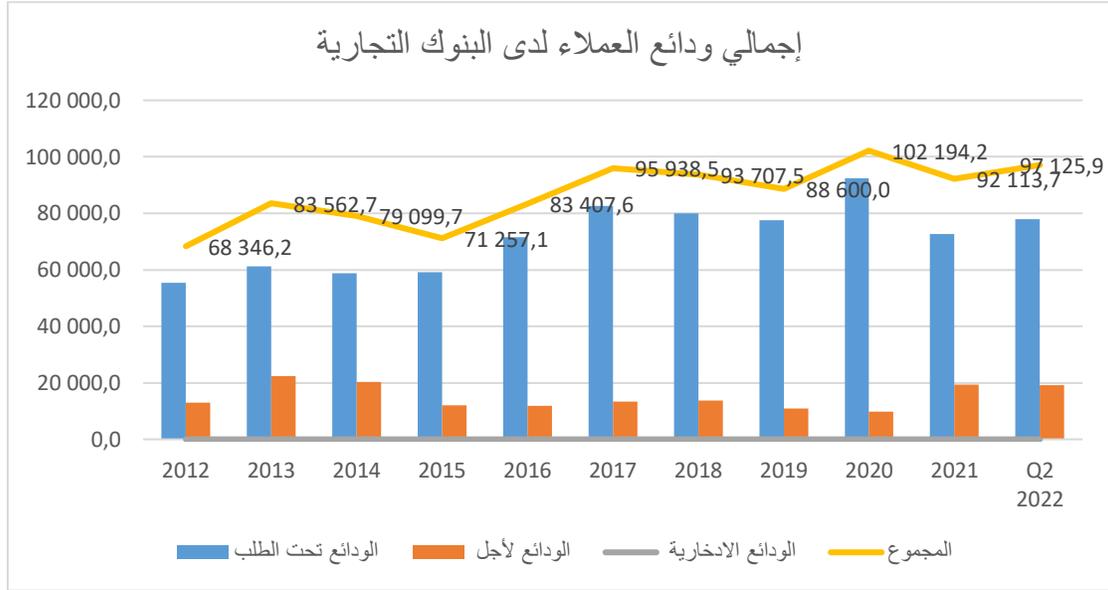
وفيما يتعلق بتوزيع هذه الودائع، بلغت ودائع القطاع الخاص 56.5 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2022، وهو ما يمثل 58.2% من إجمالي الودائع. وتشكل ودائع القطاع العام والحكومي النسبة المتبقية البالغة 41.8%. أي 40.6 مليار دينار ليبي، منها 27.6 مليار دينار ليبي تودع من قبل شركات ومؤسسات القطاع العام، وحوالي 13.1 مليار دينار ليبي ودائع حكومية.

2.3-5 - جدول الودائع المصرفية - ليبيا

السنة	T1 2021	T1 2022
الودائع المصرفية (بمليارات الدينار الليبي)	82,3	78,2
ودائع العملاء لدى البنوك التجارية (بمليارات الدينار الليبي)	99,2	97,1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.3.2 - رسم الودائع المصرفية - ليبيا



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وفيما يتعلق بتوزيع إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك التجارية (القطاع الخاص والحكومي والقطاع العام)، انخفضت ودائع القطاع الخاص بمقدار 1,919.4 مليون دينار ليبي، أو ما نسبته 3.3% في نهاية الربع الثاني من سنة 2022، لتصل إلى حوالي 56,516.9 مليون دينار ليبي، مقابل 58,436.3 مليون دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2021. أما بالنسبة لرصيد القطاعين الحكومي والعام فقد انخفض بمقدار 149.4 مليون دينار ليبي ليصل إلى 40,609.0 مليون دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2022، منها 13,055.5 مليون دينار ليبي للودائع الحكومية بما في ذلك ودائع الوزارات والأجهزة والمؤسسات الحكومية وكذلك ودائع صندوق الضمان الاجتماعي. صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصندوق الليبي للتنمية والاستثمار. وبالمقارنة، بلغت ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي 40,758.4 مليون دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2021.

• القروض البنكية

3.2.6 - جدول القروض البنكية - ليبيا

السنة	T2 2021	T2 2022
القروض البنكية (بمليارات الدينار الليبي)	82,3	78,2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ارتفع إجمالي الائتمان المقدم من البنوك التجارية من 17.8 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2021 إلى 21.2 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الثاني من سنة 2022، أي بمعدل نمو قدره 19.1%. وتمثل القروض والتسهيلات

الاتئمانية 21.8٪ من إجمالي التزامات الودائع، بينما تمثل 14.8٪ من إجمالي الأصول. وبلغ إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص في نهاية الربع الثاني من سنة 2022 ما نسبته 15.2 مليار دينار لبيبي، أي 71.7٪ من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، في حين شكلت القروض المقدمة للقطاع العام النسبة المتبقية 28.3٪، أي حوالي 6.0 مليار دينار لبيبي.

3.3 . المغرب

3.3.1 . الوضع الراهن للقطاع المصرفي

• إجمالي الودائع

لقد سجل إجمالي الودائع المصرفية ارتفاعا طفيفا ليبلغ 1080.7 مليار درهم في ديسمبر 2022 مقابل 1061.9 مليار درهم قبل سنة. ووفقا للبيانات التي نشرها بنك المغرب العربي، فإن هذا التطور ينعكس في تسارع وتيرة الزيادة في وداائع الشركات الخاصة والأسر.

3.3-1 - جدول إجمالي الودائع - المغرب

السنة	2020	2021	2022
إجمالي الودائع (بمليارات الدراهم)	1003	1061,9	1080,7

المصدر: بنك المغرب

• القروض البنكية

لقد بلغ إجمالي القروض البنكية 1059 مليار درهم في سنة 2022 مقابل 984.9 مليار درهم في سنة 2021 أي بزيادة قدرها 7.5%. إن استمرارية تطور القروض البنكية تدعمها مختلف التدابير التي وضعتها لجنة المراقبة الاقتصادية (CVE) وبنك المغرب.

3.3-2- جدول القروض البنكية - المغرب

السنة	2020	2021	2022
إجمالي القروض البنكية (بمليارات الدراهم)	960	984,9	1059

المصدر: بنك المغرب

• المستحقات المتأخرة

لقد ارتفع حجم المستحقات المتأخرة بنسبة 5.5%، من 84.8 مليار درهم في نهاية سنة 2021 إلى 5.89 مليار درهم في نهاية سنة 2022. وتتصاعد هذه الزيادة منذ سنة 2021، بعد سنة 2020 حيث استفاد المصرفيون من التأجيل والقروض المضمونة، مما خفف مؤقتا من المشاكل المتعلقة بالمستحقات المتأخرة.

3.3.3- جدول المستحقات المتأخرة- المغرب

Année	2020	2021	2022
المستحقات المتأخرة (بمليارات الدراهم)	80,15	84,8	89,5

المصدر: بنك المغرب

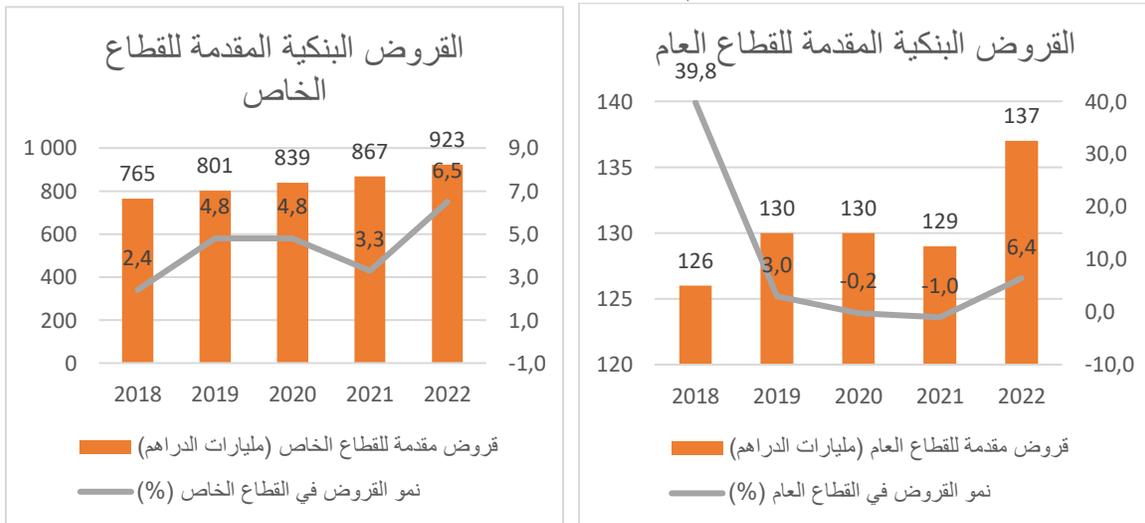
3.3.3 - جدول الربحية - المغرب

السنة	2019	2020	2021	2022
ربحية الاصول (ROA)	%0,9	%0,5	%0,8	%0,7
ربحية رأس المال	%9,4	%4,9	%8,2	%6,9
صافي الدخل المصرفي بمليارات الدراهم	49,5	49,5	52,7	50,2

المصدر: بنك المغرب

نلاحظ أن هناك انخفاض طفيف في ربحية الأصول (ROA) من 0.8% سنة 2021 إلى 0.7% سنة 2022، وهناك انخفاض مماثل في ربحية رأس المال (ROE) من 8.2% سنة 2021 إلى 6.9% سنة 2022. ويشير ذلك إلى أنه على الرغم من الزيادة في صافي الدخل المصرفي سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 (52.7 مليار درهم سنة 2021 مقارنة ب 50.2 مليار درهم سنة 2022)، إلا أن البنوك المغربية لم تتمكن من تحقيق أرباح من أصولها وأسهمها.

3.3.1 - رسم القروض المقدمة من البنوك - المغرب



المصدر: بنك المغرب

ارتفعت وتيرة نمو القروض المقدمة للشركات غير المالية لتبلغ 11.3٪، بعد زيادة بنسبة 1.9٪ سنة 2021. وتمثلت هذه الزيادة في ارتفاع بنسبة 10.1٪ لتبلغ 482 مليار درهم للشركات الخاصة، و22.7٪ أي 54.7 مليار درهم للشركات العامة. ويعكس هذا الارتفاع الطلب المتزايد على السيولة من الشركات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والمواد الخام في الأسواق الدولية. وبلغت القروض الممنوحة للأسر 315.4 مليار درهم أي 2٪، وقد سجلت بذلك انخفاضا مقارنة ب 3.2٪ السنة السابقة.

وبشكل عام، ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 6.5٪ لتصل إلى 923.3 مليار درهم، مقارنة بزيادة قدرها 3.3٪ في السنة السابقة. أما بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع العام، فقد انتعشت بنسبة 6.4٪، بعد أن سجلت انخفاضا بنسبة 1٪ سنة 2021.

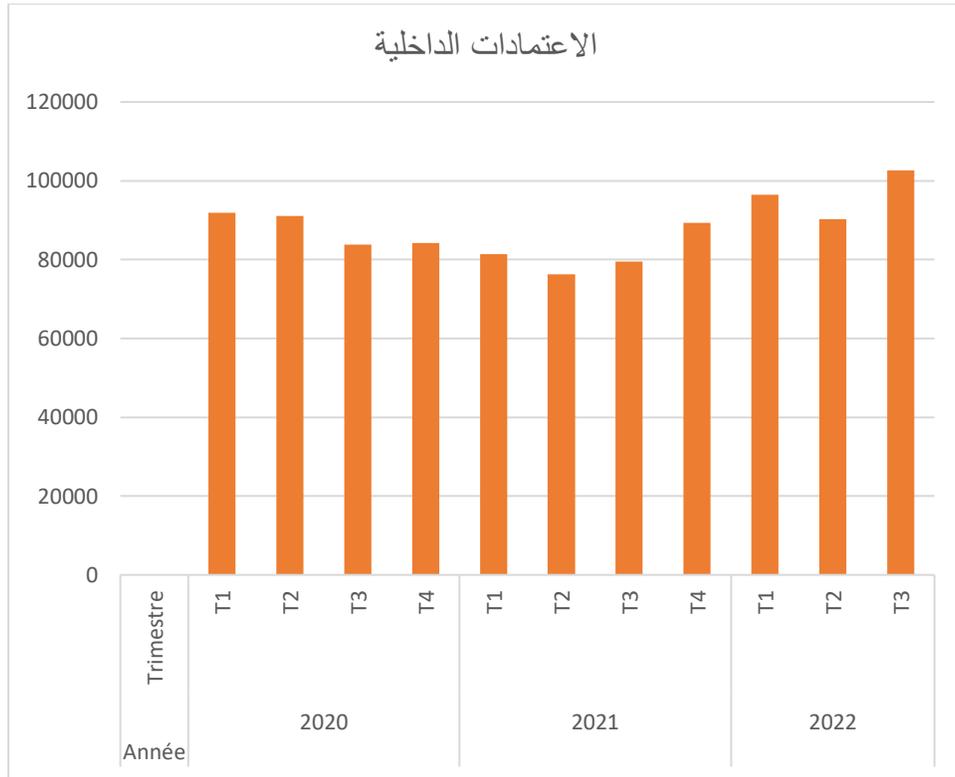
3.4 . موريتانيا

3.4.1 . الوضع الراهن للقطاع المصرفي

• الاعتمادات الداخلية

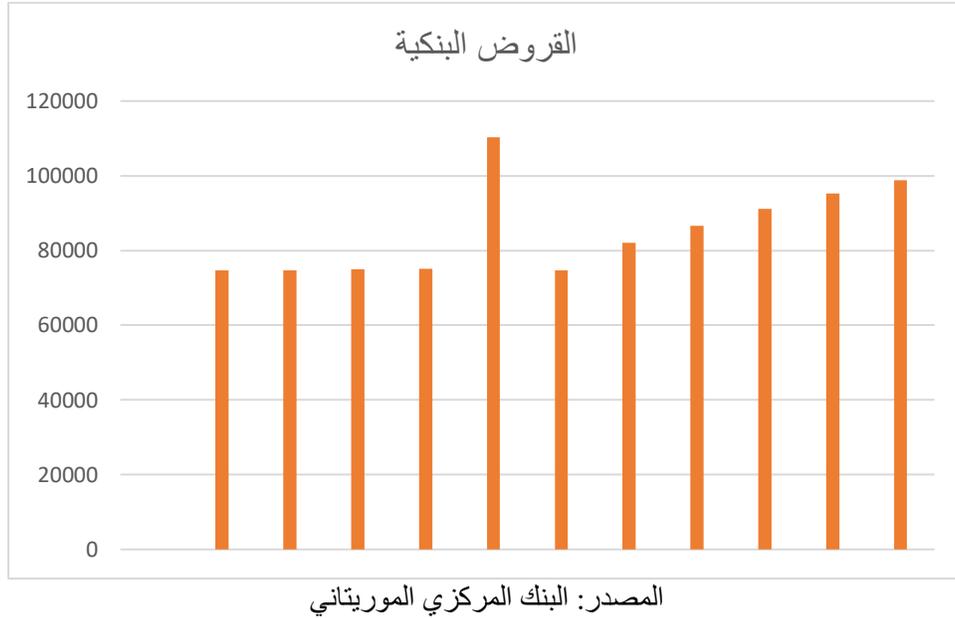
سنة 2022، استمرت الاعتمادات الداخلية في التذبذب. في الربع الأول، بلغت الاعتمادات الداخلية 429 96 مليون MRU، ثم انخفضت في الربع الثاني إلى 90 308 MRU. في الربع الثالث من سنة 2022، ارتفعت الاعتمادات الداخلية لتبلغ 102,706 مليون MRU.

3.4 -1- رسم الاعتمادات الداخلية - موريتانيا



المصدر: البنك المركزي الموريتاني

- القروض البنكية
- 3.4 - 2 - رسم القروض البنكية - موريتانيا



بلغت القروض البنكية 98813 مليون MRU في الربع الثالث من السنة المالية 2022 مقارنة بـ 82099 مليون MRU في السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 20.36٪.

• إجمالي الودائع

يمكن أن نلاحظ نموا مستمرا في العدد الإجمالي للودائع في موريتانيا. إذ بلغ إجمالي الودائع سنة 2021، 91.8 مليار MRU، واستمر هذا التزايد سنة 2022 بإجمالي يصل إلى 98.6 مليار MRU. وترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة الودائع تحت الطلب من 77.6 مليار سنة 2021 إلى 84.3 مليار سنة 2022. كما انخفضت الودائع لأجل بشكل طفيف من 7.7 مليار MRU سنة 2021 إلى 7.4 مليار MRU سنة 2022.

3.4 - 1 - جدول إجمالي الودائع - موريتانيا

السنة	2020	2021	T3 2022
إجمالي الودائع (بمليارات MRU)	71,6	91,8	98,6
الودائع لأجل (بمليارات MRU)	6,9	7,7	7,4
الودائع تحت الطلب (بمليارات MRU)	59	77,6	84,3

المصدر: المؤلفون من البنك المركزي الموريتاني

3.5 . تونس

3.5.1 . الوضع الراهن للقطاع المصرفي

• مؤشرات نشاط وربحية البنوك المقيمة

3.5 - 1 - جدول مؤشرات النشاط والربحية للبنوك التونسية

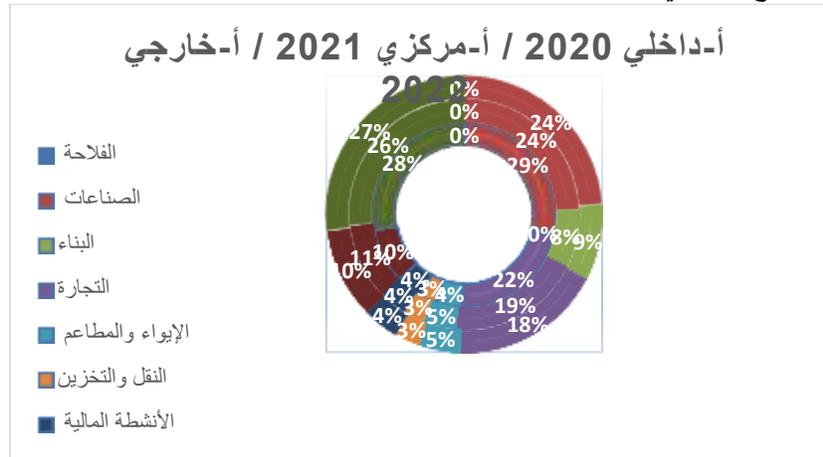
السنة	2018	2019	2020	2021	2022
PNB	870 4	517 5	5.580	6.229	7.011
ROA	%1,10	%1,20	%0,80	%0,8	%1
ROE	%12,80	%12	%8,70	%9,1	%11,5
نسبة الملاءة المالية	%11,70	%13,00	%12,90	%13,6	%14,5
نسبة الشريحة 1	%9	%10,60	%10,10	%10,6	%11,3

المصدر: المؤلفون من البنك المركزي التونسي

لقد حقق القطاع المصرفي صافي دخل مصرفي بلغ 7,011 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 12.4٪، مما كان له أثر إيجابي على ربحية الأصول ROA وROE. سنة 2022، بلغت ربحية الأصول ROA و1٪ وROE 11.5٪، مقارنة بـ 0.8٪ و9.1٪ سنة 2021. ويرجع هذا التحسن في ربحية القطاع المصرفي أساسا إلى ارتفاع الدخل من المحفظة الاستثمارية وارتفاع هامش الفائدة.

• توزيع القروض غير المسددة حسب القطاع

3.5 - 1 - رسم التوزيع القطاعي للقروض - تونس



المصدر: البنك المركزي التونسي

تمثل القروض الشخصية والقطاع الصناعي القطاعات الأكثر استفادة من القروض المهنية، يليها قطاع البناء.

• النسبة LTD

5.3-2 - جدول النسبة LTD - تونس

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة القروض/ الودائع (LTD) بالنسبة المئوية	135	130	122	117	113,6	113,8

المصدر: المؤلفون من البنك المركزي التونسي

سنة 2022، اشتدت الضغوط على السيولة المصرفية، مما انعكس على زيادة الحجم الإجمالي لإعادة التمويل (باستثناء المشتريات المباشرة لأذون الخزانة) من إجمالي التزامات البنوك، حيث ارتفعت من 5.6% في نهاية سنة 2021 إلى 6.8% في نهاية سنة 2022. ويرتبط هذا الاتجاه بزيادة الاحتياجات التمويلية للدولة والمؤسسات العامة، والتي تمثل 20.7% من إجمالي أصول القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع (LTD) بشكل طفيف، من 113.6% في سنة 2021 إلى 113.8% في سنة 2022. وفي نفس الفترة، تحولت نسبة السيولة من 180.3% إلى 171.7%.

الجزء 2

الدراسات والتحليل



تحليل التحول المناخي في البلدان المغاربية



الوضع الراهن والتطلعات

1 . التحول المناخي في بلدان اتحاد المغرب العربي

1.1. الجزائر

وفقا لبنك التنمية الأفريقي BAD ، تحتاج الجزائر إلى تعبئة ما معدله 22 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2030، أي حوالي 2.2 مليار دولار سنويا قصد معالجة تغير المناخ بشكل مناسب. ومع ذلك، لا تزال حصة التمويل الخاص لتحول الطاقة والنمو الأخضر محدودة. ويواجه القطاع الخاص صعوبات في الحصول على الموارد على المدى الطويل كما أن المناخ التجاري لا يفضي إلى تعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من هذه التحديات، شرعت الخطة الوطنية للمناخ في اتخاذ تدابير مشجعة، مثل إنشاء الصندوق الوطني لإدارة الطاقة والطاقة المتجددة والتوليد المشترك. وينبغي أن يحفز هذا الصندوق الاستثمار الخاص من خلال تقديم تعويض عن التكاليف الإضافية المتعلقة بإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ونظم التوليد المشترك. ولتنويع مزيج الطاقة الذي يهيمن عليه الغاز والنفط، تريد الجزائر الوصول إلى 15 ألف ميجاوات من الطاقة الشمسية بحلول سنة 2035.

1.2. ليبيا

لم تضع ليبيا بعد استراتيجية وطنية متعلقة بتغير المناخ و لم تندمج بعد في مساهمة وطنية محددة. يتمتع القطاع الخاص المحلي بإمكانات منخفضة لسد فجوة تمويل المناخ بسبب الصراع الذي طال أمده وعدم اليقين بشأن الاقتصاد الكلي. وفي حين أن التمويل الخاص الدولي يمكن أن يكون بديلا، فإنه يرتبط ارتباطا وثيقا باستقرار الوضع السياسي. وفقا لبنك التنمية الأفريقي BAD ، تلقت ليبيا 328.2 مليون دولار من تمويل المناخ خلال الفترة 2010-2020، أساسا من مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر. في الفترة 2019-2020، قدم القطاع الخاص 94% من تمويل المناخ في البلاد، أي 44 مليون دولار. ومع ذلك، فإن اجتذاب المزيد من التمويل الخاص لمكافحة تغير المناخ يتطلب سياسات تنظيمية صحيحة وحوافز استثمار.

بمناسبة قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد، وهو يمثل أول مؤتمر اقتصادي يتم تنظيمه منذ 10 سنوات في ليبيا بمبادرة من حكومة الوحدة الوطنية، وقعت توتال للطاقة Total Energies اتفاقيات مختلفة مع السلطات الليبية للتنمية المستدامة للموارد الطبيعية للبلاد. على سبيل المثال وقع إرساء بروتوكول تفاهم بين توتال للطاقة Total Energies وشركة الكهرباء الوطنية بشأن تطوير مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة إجمالية تبلغ 500 ميجاوات لتزويد شبكة الكهرباء الليبية.

1.3. المغرب

ووفقا لبنك التنمية الأفريقي BAD ، يقدر التمويل التراكمي اللازم من المغرب للاستجابة بشكل مناسب لتغير المناخ بمبلغ 93.91 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2020-2020. وتقدر تكاليف التكيف بنحو 40 مليار دولار أمريكي، وتكاليف التخفيف بنحو 38.8 مليار دولار أمريكي، وتكاليف الأضرار بنحو 15.1 مليار دولار أمريكي. كان الاستثمار الخاص كبيرا: 17% من تمويل المناخ في 2019-2020، خاصة في مشاريع التكيف مثل الطاقة المتجددة. وقد تم دعم

معظم مشاريع التكيف مع تغير المناخ من الأموال العامة، حيث يواجه الاستثمار الخاص في التكيف حواجز مثل تقدير التكلفة، وتوقعات العائد والمخاطر، فضلا عن التصنيف الضيق الحالي لتدابير التكيف. ولإطلاق العنان لإمكانات الجهات الفاعلة الخاصة في مشاريع مثل تحلية مياه البحر، والزراعة الذكية مناخيا، والتأمين، يمكن للبلاد أن تتبنى تصنيفا وطنيا أخضر أوسع نطاقا ونظاما عاما للحد من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتمويل الخاص أن يزيد من ترسيخ النمو الأخضر باستخدام رأس المال الطبيعي.

1.4. موريتانيا

يعد تقليص انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 92% بحلول سنة 2030 أحد الأهداف الطموحة التي حددتها موريتانيا في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP 26) في نوفمبر 2021 في اسكتلندا.

تقدر المساهمة الوطنية (CDN) 2030-2021 التي تتوقع انخفاضا بنسبة 11% في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سنة 2030، احتياجات التمويل التراكمية لموريتانيا بمبلغ 47,516.3 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2030-2021، أي 4,319.8 مليون دولار أمريكي سنويا في المتوسط، منها 72.1% للتخفيف. ومع ذلك، لا يوجد في البلاد آلية مخصصة لتمويل المناخ. إذ ليس للقطاع الخاص والمصرفي حضور يذكر في تمويل المناخ. وتأتي الموارد التي تمت تعبئتها (1,030.4 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2020-2010) أساسا من الشركاء الدوليين. إن قلة الوعي بالمخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ، وارتفاع تكلفة الاستثمارات للتكيف مع تغير المناخ، وقلة توافر الموارد المخصصة للاستثمارات الخضراء للقطاع الخاص، تمثل كلها عقبات أمام مشاركة القطاع الخاص الموريتاني. ولذلك من الضروري اعتماد أدوات مالية خضراء، مثل إصدارات السندات الخضراء، لزيادة تعبئة الموارد، يجب أن يكون هناك صندوق أخضر مخصص للقطاع الخاص؛ اعتماد حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص الأخضر؛ وإشراك القطاع الخاص في استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك موريتانيا رأس مال طبيعي كبير (الغاز والهيدروجين الأخضر والحديد والموارد السمكية والأراضي الزراعية)، بقيمة 24,249.7 مليون دولار أمريكي سنة 2018، ومن شأن استخدامه المستدام أن يدعم تمويل المناخ والنمو الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر المرحلة 1 من مشروع الغاز Grand-Tortue / Ahmeyim (GTA) حيزا ماليا إضافيا لا يقل عن 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي بداية من سنة 2024.

1.5. تونس

وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد الأفريقي لسنة 2023 الصادر عن بنك التنمية الأفريقي BAD، تحتاج تونس إلى تعبئة 24.4 مليار دولار (ما يعادل 75 مليار دينار) من التمويل بحلول سنة 2030 لمواجهة تحديات تغير المناخ بشكل مناسب. وتقدر التكاليف المقدرة للتكيف والتخفيف بنحو 4.22 مليار دولار و14.39 مليار دولار، في حين تقدر الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ بنحو 4.99 مليار دولار.

ومع ذلك، لا تزال مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة المناخية في تونس محدودة بسبب العراقيل المختلفة. هناك قصر نظر بشأن ربحية المشاريع الخضراء، وصعوبات في تقييم وتسعير المخاطر، إذ غالباً ما تكون آفاق الاستثمار طويلة جداً وأحياناً يكون التحديد الكمي للفوائد معقداً. وللتغلب على هذه العراقيل، ستتولد حاجة ماسة إلى أطر تنظيمية جديدة وحوافز حكومية لتوجيه التمويل الخاص نحو النمو الأخضر. ويوصي البنك أيضاً بالتركيز على الأسواق المالية، بما في ذلك السندات الخضراء وسوق الكربون. ويمكن التفكير في خيارات أخرى مثل التمويل القائم على النتائج والتمويل الإسلامي، فضلاً عن المنتجات المالية الصديقة للمعتبرين لتحويل التحويلات إلى استثمارات خضراء.

لقد حققت تونس تقدماً متعلقاً بهذا التحول المناخي. إذ مؤخراً نظمت وزارة البيئة التونسية والوكالة الوطنية لإدارة الطاقة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس المصرفي والمالي، دورات تدريبية حول تنفيذ عملية لإدماج مخاطر المناخ في محفظة المؤسسات المالية. تهدف هذه المبادرة إلى تحديد خطوات دمج مخاطر المناخ في محفظة المؤسسات المالية. وهو جزء من مشروع دعم القطاع الخاص والمؤسسات المالية لتحقيق المساهمة المحددة وطنياً.

2. الإطار التنظيمي ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في دول اتحاد المغرب العربي

هناك العديد من الدلائل على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات بدأت تترسخ في المنطقة المغاربية. إذ شرع عدد متزايد من الشركات في نشر تقارير حول المسؤولية الاجتماعية للشركات أو التنمية المستدامة (KPMG 2017). شرعت عدة كليات إدارة الأعمال في دمج تدريس المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، التزمت العديد من الشركات بمبادرات المسؤولية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، بدأت العديد من المنظمات غير الحكومية في تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بشأن أدائها المستدام أو ESG.

شهدت العقود الماضية تطورات مهمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة في منطقة المغرب العربي. يختلف النهوض بسياسات ESG من بلد إلى آخر داخل اتحاد المغرب العربي حسب السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة لكل بلد. ومع ذلك، فإن جميع دول اتحاد المغرب العربي تدرك بشكل متزايد أهمية الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

2.1. الإطار التنظيمي ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الجزائر

منذ سنة 1983، اتخذت الجزائر إجراءات لتعزيز حماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، وتحسين نوعية الحياة. وفي سنة 1983، أصدرت الجزائر القانون رقم 83-03 لحماية البيئة وتنفيذ سياسة وطنية للحفاظ على الموارد الطبيعية، يهدف هذا القانون إلى منع ومكافحة جميع أشكال التلوث، مع تحسين البيئة المعيشية. سنة 2000، نظمت الجزائر الحوار الوطني بشأن حالة البيئة ومستقبلها، ووقع نشر التقرير الوطني المتعلق بحالة البيئة ومستقبلها، وأصبح شرطاً أساسياً لوضع الاستراتيجية الوطنية للبيئة سنة 2002، استناداً إلى أهداف بيئية محددة ومتوائمة مع الأولويات الاجتماعية - الاقتصادية للبلد. وقد عززت هذه المبادرة، التي نفذت منذ سنة 2002 مع خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (PNAEDD 2002-2011)، السياسات العامة للبيئة، بما في ذلك التعزيز التشريعي

والتنظيمي والمؤسسي، فضلا عن اعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأنظف والإدارة المستدامة للموارد. كرست المراجعة الدستورية لسنة 2020 في الدستور الجزائري الحق في بيئة صحية لجميع المواطنين، وضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة. وعقب هذا التنقيح، تم توسيع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ليشمل البعد البيئي، ليصبح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو مؤسسة ذات دور استشاري وحوار وتشاور واقتراح واستشراف وتحليل في جميع مجالات حياة المواطنين والأمة. بما في ذلك البيئة.

وبالإضافة إلى الإطار التنظيمي، وضعت الجزائر استراتيجيات ومخططات وخططا وطنية مختلفة لتعزيز الاستدامة البيئية. وتشمل هذه المبادرات المخطط الوطني للتخطيط المكاني (2030) (SNAT)، وخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (2016-2030) (PAN MCPD)، والاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات (SNGID) (2035)، والاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي (2016-2030) (PANB)، والخطة الوطنية للمناخ (2030) (PNC)، والاستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة (2030) (SNZH)، الخطة الوطنية للحفاظ على التربة ومكافحة التصحر (SNCSLCD)، والاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (SN ICZM) والاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق (2030) (SNEB). وتعكس هذه المبادرات التزام الجزائر المستمر بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

وتستجيب هذه الرؤية أيضا لأهداف التنمية المستدامة الـ 17 التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015 لتوجيه التعاون الدولي نحو التنمية المستدامة، وكان التعاون الدولي عنصرا مهما وأحد محركات الإصلاحات البيئية. ويسرت المساعدة المقدمة من الجهات المانحة صياغة السياسات وتمويل المشاريع الإيضاحية. يشير التقرير الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة الذي نفذته الجزائر سنة 2019 إلى العديد من التقدم في مختلف المجالات، نتيجة للاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر والتقدم المحرز في تنظيم إطار تشريعي ومؤسسي ومالي ذي صلة، يهدف هذا النهج الطوعي أيضا إلى تحسين قدرة البلاد على الصمود أمام الآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما تكيف المجتمع والبنية التحتية والنظم الإيكولوجية المنتجة.

وتشمل آليات السياسة العامة صياغة تشريعات بيئية جديدة ونصوص ذات صلة، فضلا عن إنشاء وزارات للبيئة والمؤسسات ذات الصلة، التي أسهمت في عملية الإصلاح الشاملة في الجزائر. وفي كثير من الحالات، استندت هذه الإصلاحات القانونية والمؤسسية إلى أحكام دستورية جديدة تعلن الحق في بيئة صحية. وكانت القوانين البيئية المختلفة من أوائل القوانين التي أدخلت أحكاما للديمقراطية التشاركية والمسؤولية المشتركة. العديد من القوانين، لا سيما المتعلقة بالبيئة، والنفايات، والساحل، والجبال، والمناطق المحمية، والطاقت المتجددة، والموارد البيولوجية، والمساحات الخضراء، وكذلك المخطط الوطني للتخطيط المكاني (SNAT) لحماية النظم الإيكولوجية، مصحوبا بمجموعة متنوعة من النصوص التنظيمية والصندوق الوطني للبيئة والساحل (FNEL).

وعلى الصعيد الدولي، تحظى الجزائر بدعم العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية التي وقعت أو صادقت عليها، وتستفيد من دعم العديد من المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد

الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى صناديق مثل مرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف، إلخ.

يوجد في الجزائر منظمات ومؤسسات مخصصة للبيئة، مثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD) الذي يضم أكثر من عشرين مخبرا، والوكالة الوطنية للنفايات (AND)، والمركز الوطني للتكنولوجيات الأنظف (CNTPP)، واللجنة الوطنية الساحلية (CNL) وملحقاتها الـ 14، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية (CNDRB)، والوكالة الوطنية لتغير المناخ (ANCC) والمعهد الوطني للتدريب البيئي (CNFE)، الذي يجمع أكثر من أربعين منزلا بيئيا مخصصا للتدريب والتوعية.

بالإضافة إلى ذلك، استعمال الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب البيئية (ضريبة على الأنشطة الملوثة والخطرة بيئيا، ضريبة على تلوث الهواء من أصل صناعي، ضريبة على مياه الصرف الصناعي، ضريبة على إزالة النفايات المنزلية، ضريبة على إزالة النفايات الصناعية الخطرة، ضريبة على إزالة النفايات من أنشطة الرعاية الصحية، ضريبة على الأكياس البلاستيكية، إلخ). ضريبة الوقود، إلخ.) لدعم الجهود البيئية في البلاد.

وقد اتخذت الجزائر تدابير استراتيجية أخرى، مثل الاستراتيجية الوطنية للبيئة (NES)، وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) 2035، فضلا عن برامج الانتقال الطاقوي وتنمية الطاقات المتجددة. بهدف المساهمة في عالم مستدام، وضعت الجزائر خطة عمل وطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال نهج تشاركي وشامل، يشمل مجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصلحة الوطنيين. حددت خطة العمل الوطنية الجزائرية 42 إجراء ملموسا لثلاثة مجالات ذات أولوية: (1) دمج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في السياسات والخطط الوطنية، (2) ضمان انتقال الطاقة من خلال تعزيز كفاءة الطاقة وتطوير الطاقة المتجددة، و (3) تطوير اقتصاد خال من النفايات بحلول سنة 2030.

لذلك فإن الشركات الجزائرية ليست مدعوة فقط للاستجابة للضغط المؤسسي للبلاد الذي تعمل فيه، ولكن أيضا لضغوط المؤسسات على المستوى الدولي. وهكذا، مع طموح تنظيم السوق الدولية، تم تطوير برنامج RS-MENA، والذي يتكون من دعم المنظمات العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك الجزائر، لتنفيذ معيار ISO 26000.

لذلك تواجه الشركات الجزائرية عدة متطلبات ومعايير مع رواد الأعمال الدوليين. ويهدف هذا النهج إلى تيسير نظر الشركات المحلية في الشواغل الاجتماعية والمجتمعية، مما يسهل إدماجها في بيئتها الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجزائر تدابير لتنظيم وتشجيع المؤسسات على المساهمة في التنمية الاجتماعية وتحمل مسؤوليتها الاجتماعية. وتشمل هذه التدابير قانون حماية البيئة، وقانون العمالة، وقانون التدابير الصحية في المؤسسات، وقانون السلامة المهنية.

2.2. الإطار التنظيمي ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ليبيا

لم تضع ليبيا بعد لوائح محددة للمسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بسبب فترة الصراع وعدم الاستقرار التي مرت بها في السنوات الأخيرة، والتي أعاقت تنفيذ التدابير التنظيمية في مختلف المجالات. ومع ذلك، صادقت ليبيا على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة، والتي يمكن أن تشجع الشركات على تبني ممارسات مسؤولة. على الرغم من التحديات، يعمل المجتمع المدني والمنظمات الدولية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ليبيا.

2.3. الإطار التنظيمي ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المغرب

وضع المغرب إطارا تنظيميا لتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات ودمج اعتبارات ESG في أنشطة الشركات. ومن بين المبادرات الرئيسية يوجد مخطط المغرب الأخضر، الذي أطلق سنة 2008، والذي يهدف إلى تطوير الزراعة المستدامة من خلال دعم الممارسات الصديقة للبيئة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. سنة 2017، تم تقديم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (NSSD) لتعزيز التنمية المستدامة في جميع القطاعات، بما في ذلك الصناعة والزراعة والسياحة.

لتشجيع الشركات على تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، أطلقت الحكومة علامة المسؤولية الاجتماعية للشركات سنة 2009. تمنح هذه العلامة للشركات الملتزمة بخمسة مجالات رئيسية: الحوكمة وحقوق الإنسان وظروف العمل والبيئة والمجتمع. يضع القانون 09-13 بشأن حماية البيئة، المعتمد سنة 2011، إطارا قانونيا لحماية البيئة ويفرض التزامات الامتثال البيئي على الشركات.

كما لعبت بورصة الدار البيضاء دورا هاما في تعزيز الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وسنة 2016، أطلقت مؤشر الاستدامة (SDI) لتقييم أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، استنادا إلى مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وحوكمة الشركات. سنة 2020، تم تقديم تسجيل ESG، مما يسمح للمستثمرين باختيار الشركات بناء على أدائها في ESG.

لمساعدة الشركات على تحسين أدائها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، نشرت بورصة الدار البيضاء منذ سنة 2017، بالتعاون مع الهيئة المغربية لأسواق رأس المال، دليلا حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. والهدف من ذلك هو تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى الشركات التي تقوم بممارسات APE في المغرب وتشجيعها على نشر تقارير ESG. ومنذ سنة 2016، نشرت الهيئة المغربية لسوق رأس المال، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، دليلا حول السندات الخضراء وأدوات تمويل التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى دعم وتشجيع تطوير سوق الأدوات المالية المخصصة لتمويل التنمية المستدامة.

2.4. الإطار التنظيمي ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في موريتانيا

وفي موريتانيا، ازداد الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مع دخول الشركات الأجنبية إلى السوق الموريتانية.

تركز النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في موريتانيا بشكل أساسي على قطاع التعدين. في الواقع، تتطلب العديد من مواد قانون التعدين الامتثال للمتطلبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية في مراحل مختلفة من الاستغلال. على سبيل المثال، تطلب المادة 42 توفير ضمان بيئي عند تجديد التصريح، وتنص المادة 57 على أن العمل التشغيلي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار سلامة الموظفين والحفاظ على البيئة، وتطلب المادة 61 من المرخص لهم العمل وفقا للقواعد، بما في ذلك حماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك، تطلب المواد 94 و96 و97 من نفس القانون من حاملها الامتثال لالتزامات اتفاقية التعدين من حيث السلامة وصحة الموظفين والبيئة.

كما يتضمن القانون رقم 12/2012 الذي ينظم اتفاقيات التعدين ويوافق على اتفاقية التعدين النموذجية أحكاما مهمة. تلزم المادة 64 من هذا القانون حاملها بالامتثال الدقيق لتدابير حماية البيئة المحددة في دراسة الأثر البيئي، وتقديم تقرير سنوي يفصل تأثير أنشطته على البيئة.

والقانون رقم 045-2000 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2000 المتعلق بقانون البيئة ومراسيمه المنفذة هما أيضا عنصران حاسمان. يرسى هذا القانون المبادئ التوجيهية للسياسة البيئية في موريتانيا ويعمل كمرجع لتحقيق التوازن بين الضرورات الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة. تحدد المراسيم التنفيذية إجراءات ومحتوى دراسة تقييم الأثر البيئي (EIA) وكذلك إجراءات مراقبة تنفيذها في سياق التعدين.

كما صادقت موريتانيا على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة، والتي يمكن أن تشجع الشركات على تبني ممارسات مسؤولة. بالإضافة إلى ذلك، وضعت موريتانيا خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2016-2030. وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، مع مراعاة القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويتضمن هذا البرنامج تدابير لتعزيز الحوكمة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

2.5. الإطار التنظيمي ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في تونس

في تونس، تعتبر لوائح المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات حديثة نسبيا. كرس دستور تونس لسنة 2014 الحق في بيئة صحية وتنمية مستدامة، فضلا عن مبدأ المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات. سنة 2017، اعتمدت تونس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تنص على إنشاء إطار تنظيمي لتشجيع الشركات على تبني ممارسات مستدامة ومسؤولة. سنة 2018، تم اعتماد خطة العمل الوطنية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في تونس من خلال زيادة الوعي بين الشركات وتقديم حوافز لاعتماد الممارسات المستدامة. وفي سنة 2018، تم إطلاق

العلامة التونسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي شهادة طوعية، للسماح للشركات بإظهار التزامها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

أما بالنسبة لبورصة تونس، فعلى الرغم من اهتمامها المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، إلا أن المبادرات لا تزال حديثة نسبياً. ومع ذلك، اتخذت بعض الإجراءات الملموسة. سنة 2020، وقعت بورصة تونس شراكة مع مركز البحث في الاقتصاد والتمويل التطبيقي (CREFA) لتعزيز البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. سنة 2019، تم إطلاق مؤشر SRI لتحديد الشركات الأكثر التزاماً بالاستثمار المسؤول اجتماعياً. كما أنشأت بورصة تونس لجنة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في سنة 2019 لتقديم المشورة للبورصة بشأن أفضل الممارسات في هذا المجال. كما أطلقت الأخيرة مبادرة "السندات الخضراء" سنة 2019 لتشجيع إصدار السندات الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم دورات تدريبية وندوات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بانتظام لتعزيز الوعي بين الشركات. كما أقامت بورصة تونس شراكات مع الجهات الفاعلة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات لتعزيز المعرفة والمهارات في هذا المجال. انطلاقاً من سنة 2024، ستطلق بورصة تونس مؤشراً جديداً للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات "TUN/Index-ESG". وسيشمل المعيار الجديد أبعاداً تغطي الأنشطة التي يحتمل أن يكون لها تأثير على المجتمع أو البيئة.

كما أصدر البنك المركزي التونسي منشوراً يوفر إطاراً لإدماج المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي. يدعو هذا التعميم المؤسسات المالية إلى مراعاة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات واعتبارها جزءاً أساسياً من أنشطتها.

3. تغير المناخ: دور البنوك المغاربية

يتأثر القطاع المالي بشدة بتغير المناخ، مما يدفع المؤسسات المالية إلى حماية نفسها من المخاطر المتعلقة به. يمكن أن تتسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ مثل الزلازل أو العواصف أو الفيضانات في تخلف المقرضين عن السداد، مما يخلق صلة مباشرة بين الجدارة الائتمانية للمقرضين والكوارث الطبيعية. في مواجهة الزيادة في الظواهر الجوية المتطرفة، تواجه البنوك التحدي المتمثل في تقييم تأثير مخاطر المناخ على التخلف عن السداد. بالإضافة إلى ذلك، يتم تشجيع البنوك على تمويل الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. لمواجهة التحديات المناخية والبيئية، تسعى العديد من البنوك إلى التقليل من تمويل المشاريع والشركات ذات التأثير السلبي على البيئة.

بشكل عام، تستخدم البنوك تسجيل الائتمان لتقييم مخاطر تخلف المستفيد من القرض. بناء على العناصر المالية والاقتصادية المتعلقة بالشركة، تسهل هذه الأداة اتخاذ القرار من حيث منح الائتمان. يعتمد تسجيل الائتمان على طريقة إحصائية تأخذ المتغيرات الكمية بعين الاعتبار. على سبيل المثال، من المرجح أن تتخلف الشركة التي تسجل باستمرار نتائج صافية سلبية عن السداد.

من ناحية أخرى، لا يزال من الصعب قياس العلاقة بين الجوانب المناخية والجدارة الائتمانية للشركة. يمكن تحديد مخاطر الكوارث المناخية وقياسها كمياً، ولكن قد لا يكون لها تأثير مباشر على النتيجة النهائية للشركة. على سبيل المثال، يمكن دمج متغير جغرافي في نماذج تسجيل الائتمان، مما قد يؤدي إلى تخفيض تصنيف الشركات الواقعة في مناطق الخطر، مثل مناطق الحرب أو الزلازل.

ومن ناحية أخرى، يمكن للمصارف أن تحدد قطاعات النشاط التي تعتبر ملوثة وأن تحدد معايير لتقييم الأثر البيئي للشركات المقترضة، التي ستؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل طلبات الائتمان. على سبيل المثال، يمكن أن تحصل الشركة التي تستخدم الوقود الأحفوري على تصنيف سلبي. يتمثل التحدي المنهجي للبنوك في تحديد المعلومات غير المالية التي ستسمح بأخذ مخاطر المناخ بعين الاعتبار في عملية الإقراض. يعمل العديد من الفاعلين في القطاع المصرفي على تنفيذ تقنيات تقييم مخاطر المناخ طوال دورة حياة الائتمان. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الوعي بقضايا المناخ داخل القطاع المالي لا يزال حديثاً نسبياً.

3.1 دور البنوك التونسية

بدأت البنوك التونسية في بذل جهود كبيرة في تمويل التمويل المستدام مع مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). تهدف هذه الجهود إلى موازنة أنشطتها مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والمساهمة في الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة. بدأت بعض البنوك التونسية في تقديم منتجات مالية خضراء مثل القروض الخضراء، والتي تهدف خصيصاً إلى تمويل المشاريع ذات التأثير الإيجابي على البيئة. تسمح هذه الائتمانات للمستثمرين بدعم المبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وغيرها. تقوم البنوك التونسية تدريجياً بدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عمليات صنع القرار التمويلي. وهي تسعى إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والإداري للمشاريع قبل تمويلها. يمكن أن يشمل ذلك تقييم مخاطر تغير المناخ، والإدارة المسؤولة للموارد البشرية، والشفافية في حوكمة الشركات، وما إلى ذلك. كما بدأت البنوك التونسية في المشاركة في تعزيز الوعي وتدريب الموظفين والعملاء على التمويل المستدام ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وهي تسعى إلى بناء المعرفة والفهم لقضايا الاستدامة لتعزيز الممارسات المالية المسؤولة. على أرض الواقع، تشارك بعض البنوك التونسية أيضاً في مبادرات تعاونية، مثل الشراكات مع المنظمات الدولية أو الجمعيات المحلية، لتعزيز معارفها وقدراتها في مجال التمويل المستدام.

كما دعم مجلس المالية المصرفية العديد من المشاريع التي قامت بها البنوك التونسية، مثل ترميم وإصلاح المدارس والمؤسسات التعليمية. ومثل تمويل هذه المشاريع تكلفة بلغت نحو 3 ملايين دينار سنوياً.

3.2 دور البنوك المغربية

اتخذت البنوك المغربية مبادرات مهمة في تمويل التمويل المستدام والنظر في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وقد أبدى المغرب استعداداً لتعزيز اقتصاد أكثر استدامة ومسؤولية، وتلعب البنوك دوراً حاسماً في تحقيق هذا

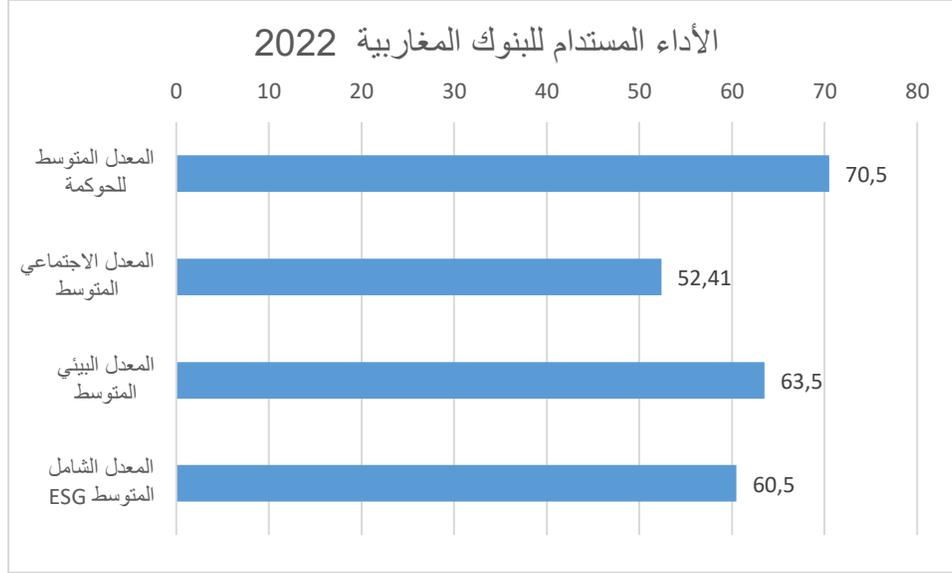
الهدف. في الواقع، تقدم بعض البنوك المغربية منتجات مالية خضراء مثل السندات الخضراء والقروض الخضراء. وتهدف هذه العائدات إلى تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه، وغيرها من المبادرات المتعلقة بالاستدامة. بدأت بعض البنوك المغربية في أخذ معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الاعتبار في عملياتها لتقييم المشاريع التي سيتم تمويلها. ويستعرضون التأثير البيئي والاجتماعي والحوكمة للمشاريع للتأكد من أنها تلبى معايير الاستدامة وأفضل الممارسات. تعمل غالبية البنوك المغربية على زيادة الوعي في صفوف موظفيها وعملائها حول تحديات التمويل المستدام ومعايير ESG. وينظمون دورات تدريبية وورش عمل لبناء المعرفة وتعزيز فهم أفضل للممارسات المالية المسؤولة. تنشر بعض البنوك المغربية تقارير سنوية عن أدائها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وتساعد هذه التقارير في الإبلاغ عن مبادرات والتزامات الاستدامة الخاصة بهم، مع زيادة الشفافية لأصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم بعض البنوك المغربية بالمبادرات العالمية مثل مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (PRI) أو غيرها من معايير الاستدامة الدولية. وهذا دليل على التزامهم بالممارسات المالية المسؤولة واستعدادهم للامتثال لأفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة. وتعكس هذه المبادرات التزام البنوك المغربية بالتنمية المستدامة ومساهمتها في بناء اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

ومع ذلك، تختلف الجهود المبذولة في تمويل التنمية المستدامة ودمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من بنك لآخر اعتمادا على حجمها ومواردها والتزامها بالاستدامة.

4 . تحليل ESG للبنوك المغربية

وفقا للبيانات التي تم جمعها والمتوفرة على Refinitiv¹، فإن البنوك المغربية² لديها متوسط إجمالي ESG قدره 60. سنة 2022. وهذا يعني أن أداء هذه البنوك جيد بشكل عام من حيث الممارسات المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة.

¹ درجة Refinitiv ESG هي مؤشر بين 0 و100 يقيم أداء الشركة على العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). تشير الدرجة الأعلى إلى ممارسات ESG الفضلى.
² خمسة بنوك مغربية



يشير متوسط النتيجة البيئية 63.5 إلى أن البنوك المغربية لديها أداء إيجابي نسبيا من حيث التأثير البيئي. قد يعني هذا اتخاذ خطوات للحد من بصمتها البيئية، أو دعم المشاريع المستدامة بيئيا، أو تبني ممارسات صديقة للبيئة. رغم أن هذه النتيجة مشجعة، فإنه لا تزال هناك تحديات أمام تحقيق معايير بيئية عالية. ويمكن للمصارف المغربية أن تواصل استكشاف فرص جديدة لتعزيز إجراءاتها البيئية، مثل تطوير منتجات مالية خضراء أو إدماج الحوافز البيئية في استراتيجيات أعمالها.

يشير متوسط النتيجة الاجتماعية 52.41 إلى أن البنوك المغربية لا يزال لديها مجال للتحسين من حيث المسؤولية الاجتماعية. ويبين هذا أن هذه المؤسسات المالية يمكن أن تولي مزيدا من الاهتمام للجوانب الاجتماعية لعملياتها، بما يتجاوز أنشطتها المالية. وللتحسين، يمكن للبنوك المغربية أن تنظر في تعزيز التزاماتها تجاه المجتمع. وقد يعني ذلك زيادة الاستثمار في المشاريع الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك المغربية أن تسعى إلى تحسين ممارساتها الداخلية فيما يتعلق بموظفيها. ويمكن أن يشمل ذلك تنفيذ سياسات أكثر إنصافا للموارد البشرية، والتركيز على التنوع والشمول في صفوف الموظفين، فضلا عن برامج التطوير المهني لتمكين موظفيها من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك المغربية أن تسعى أيضا إلى تعزيز مشاركتها مع أصحاب المصلحة. ويمكن أن ينطوي ذلك على قدر أكبر من الشفافية في عملياتها، والتواصل المفتوح مع أصحاب المصلحة لفهم احتياجاتهم وشواغلهم ومعالجتها، فضلا عن وضع آليات للحصول على تعليقات حول أدائها الاجتماعي وتأثيرهم. ومن خلال الترويج الفعال للمبادرات الاجتماعية الإيجابية، لا يمكن للبنوك المغربية أن تساهم فقط في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، ولكن أيضا تعزيز سمعتها وموقعها في السوق. يمكن للمسؤولية الاجتماعية الفعالة أن تجذب عملاء جدد، والاحتفاظ بالعملاء الحاليين، واستقطاب المواهب، وتشجيع المستثمرين على دعم جهود الاستدامة الخاصة بهم.

ويبين متوسط درجة الحوكمة 70.5 أن البنوك المغربية لديها ممارسات حوكمة جيدة. وقد ينطوي ذلك على وجود هياكل حوكمة قوية، وشفافية في صنع القرار، وآليات رقابة مناسبة. من خلال التركيز على الحوكمة الرشيدة، تسلط

البنوك المغاربية الضوء على التزامها بالمسؤولية والأخلاق والاستدامة في عملياتها. ويمكن لممارسات الحوكمة هذه أيضا أن توقعها في مكانة مواتية في السوق المالية وتعزز سمعتها لدى أصحاب المصلحة، الأمر الذي يمكن أن يعزز بدوره الثقة ويكثف النمو على المدى الطويل.

وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن البنوك المغاربية تولي اهتماما كبيرا للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتظهر أداء إيجابيا بشكل عام في هذه المجالات. ومع ذلك، لا تزال هناك فرص للتحسين، لا سيما في المجال الاجتماعي، لتعزيز تأثيرها الإيجابي على المجتمع وأصحاب المصلحة.

5. الاستراتيجيات التي يتعين على اتحاد المصارف المغاربية تنفيذها

يضع اتحاد البنوك المغاربية نفسه كفاعل رئيسي في تعزيز النهج المستدام والأخضر للبنوك المغاربية من خلال العمل كحامل مبادرة ومركز أبحاث في المنطقة. لتحقيق هذا الهدف، يمكن لاتحاد المصارف المغاربية اعتماد على الاستراتيجيات التالية:

5.1. شهادة المسؤولية الاجتماعية للشركات والتدريب

يمكن أن يلتزم اتحاد البنوك المغاربية بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في القطاع المصرفي من خلال تشجيع أعضائها على الحصول على شهادات الاستدامة المعترف بها. يمكن لاتحاد المصارف المغاربية الاستمرار في دعم برامج التعليم المستمر للمهنيين المصرفيين لتعزيز مهاراتهم وخبراتهم في التمويل المستدام. ستمكن هذه الدورات التدريبية البنوك المغاربية من تطوير فرق مؤهلة لدعم انتقالها إلى نهج أكثر مسؤولية وخضرة.

5.2. تطوير المعايير

كمرجع في المنطقة، يمكن أن يلعب اتحاد المصارف المغاربية دورا رئيسيا في وضع معايير ESG وأفضل الممارسات التي تتكيف مع الخصائص المحلية. ونظرا للخصائص الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية الفريدة للمنطقة، من الضروري وضع معايير تراعي هذه الحقائق الإقليمية. يمكن لاتحاد المصارف المغاربية بدء عملية تشاور مع أعضائه وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد معايير ESG ذات الصلة والقابلة للتطبيق في سياق المغرب العربي. ويمكن أن تتناول هذه المعايير جوانب مختلفة، مثل تعزيز الشمول المالي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية حقوق العمال، وتعزيز الأخلاقيات في الممارسات التجارية، وما إلى ذلك. من خلال اقتراح معايير ESG تتكيف مع واقع المغرب العربي، سيسهل اتحاد المصارف المغاربية اعتماد ودمج معايير الاستدامة هذه من قبل البنوك المغاربية. وستكون المعايير بمثابة إطار واضح ومتسق، يساعد المؤسسات المالية على توجيه سياساتها وممارساتها نحو نموذج أكثر مسؤولية وفضيلة. وسيشجع ذلك على اتباع نهج أكثر تماسكا وانسجاما للتمويل المستدام في جميع أنحاء المنطقة. بالإضافة إلى وضع المعايير، يمكن لاتحاد المصارف المغاربية أيضا توفير الأدوات والمبادئ التوجيهية لمساعدة البنوك المغاربية على تنفيذ أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات داخل مؤسساتها.

5.3. التعاون مع الهيئات التنظيمية

يلعب اتحاد البنوك المغربية دورا رئيسيا في العمل عن كثب مع المنظمين الحكوميين لتعزيز ظهور السياسات والأطر التنظيمية التي تفضي إلى التمويل المستدام في منطقة المغرب العربي. وباعتباره ممثلا رئيسيا للقطاع المصرفي المغربي، يمكن لاتحاد المصارف أن يكون محاورا متميزا للسلطات الحكومية عند وضع التدابير التنظيمية المتعلقة بالاستدامة. من خلال العمل بالتنسيق الوثيق مع المنظمين، يمكن لاتحاد المصارف المغربية مشاركة خبراتها ومعرفتها حول ممارسات التمويل المستدام، وتوفير معلومات قائمة على الأدلة حول أفضل الممارسات الدولية والمبادرات الناجحة في أجزاء أخرى من العالم. وستساعد هذه التبادلات المنظمين على فهم أفضل للتحديات المحددة للقطاع المصرفي في السياق المغربي وتصميم سياسات مصممة خصيصا لتشجيع اعتماد ممارسات مسؤولة وفاضلة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاتحاد البنوك المغربية أن يلعب دورا استشاريا في المشاورات العامة حول القضايا المتعلقة بالاستدامة والتمويل المسؤول. من خلال المشاركة بنشاط في عمليات التشاور، يمكن لاتحاد المصارف المغربية المساعدة في إثراء المناقشات من خلال تقديم التحليل والحجج والتوصيات بناء على خبرتها في التمويل المستدام. ومن شأن ذلك أن يثري المناقشات ويضمن أن السياسات الموضوعية تعالج بفعالية تحديات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في المنطقة.

5.4. مراكز التفكير و تشجيع البحوث

يمكن أن يلعب اتحاد المصارف المغربية دورا ديناميكيا كمركز أبحاث من خلال إنشاء مراكز أبحاث مخصصة لقضايا الاستدامة في القطاع المصرفي. يمكن لاتحاد المصارف المغربية التعاون مع الباحثين والأكاديميين والخبراء لإجراء دراسات متعمقة وتشجيع البحث حول الموضوعات المتعلقة بالتمويل المستدام والأخضر، وتقديم التحليلات ذات الصلة وتوصيات السياسة للمؤسسات المالية في المنطقة. يمكن لاتحاد المصارف المغربية أيضا دعم البحث الأكاديمي حول الموضوعات المتعلقة بالتمويل المستدام في منطقة المغرب العربي. ويمكنها تقديم المنح البحثية، وتمويل المشاريع البحثية، وتعزيز نشر المعرفة لإثراء المعرفة حول التمويل الأخضر في السياق المغربي.

5.5. تقارير ESG والأداء

يمكن لاتحاد المصارف المغربية أن تلعب دورا قياديا من خلال تشجيع أعضائها بنشاط على تبني تقارير ESG. ستسمح هذه التقارير للبنوك بتقديم تقارير واضحة ومفصلة عن إجراءات الاستدامة وأدائها. ومن خلال تقديم رؤى ملموسة حول المبادرات الموضوعية لإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات واغتنام الفرص، ستساعد هذه التقارير على زيادة شفافية ومساءلة المؤسسات المالية أمام أصحاب المصلحة. قد يضع اتحاد المصارف المغربية أيضا آليات لتقييم أداء ESG للبنوك الأعضاء. ويمكن أن تستند هذه الآليات إلى معايير محددة تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة. من خلال التقييم المنتظم لأداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للبنوك، سيتمكن اتحاد المصارف المغربية من تحديد نقاط القوة والضعف في كل مؤسسة وتقديم توصيات لتحسين ممارساتها.

لتحفيز البنوك على تحسين ممارسات ESG الخاصة بها، يمكن لاتحاد المصارف المغربية إعداد حوافز، مثل الجوائز الخاصة أو شهادات التقدير للمؤسسات التي تلي أو تتجاوز أهداف ESG المحددة. وستشجع هذه الحوافز البنوك على تبني استراتيجيات وسياسات استدامة أكثر طموحا وتعزيز التزامها بدمج قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عملية صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاتحاد المصارف المغربية استضافة الأحداث والمؤتمرات وورش العمل حول قضايا متعلقة ب ESG، مما يسمح للبنوك بمشاركة أفضل الممارسات وإلهام بعضها البعض. ستعزز هذه المنتديات تبادل المعرفة والخبرات، مما يخلق بيئة مواتية للابتكار والتحسين المستمر في الاستدامة.

من خلال تشجيع اعتماد تقارير ESG وتقييم أداء البنوك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، سيعزز اتحاد المصارف المغربية دوره كمحفز للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي المغربي. وستعمل هذه المبادرات على تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في المؤسسات المالية، وتحسين سمعتها، وتعزيز نموذج تنمية اقتصادية صديق للبيئة ومسؤول اجتماعيا في منطقة المغرب العربي.

5.6. تقييم مخاطر المناخ

يمكن لاتحاد المصارف المغربية أن يلعب دورا رئيسيا في تشجيع البنوك المغربية بنشاط على تقييم ودمج مخاطر المناخ في تحليلاتها الائتمانية وقراراتها الاستثمارية. إن التصدي لمخاطر المناخ أمر ضروري لتوقع العواقب المالية المتعلقة بتغير المناخ وتعزيز ممارسات الإقراض المسؤولة التي تسهم في الاستقرار المالي والاستدامة على المدى الطويل. ومن خلال دمج مخاطر المناخ في تقييماتها الائتمانية، ستتمكن البنوك من تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، مع مراعاة المخاطر المرتبطة بالظواهر الجوية العاتية، واللوائح البيئية المتطورة، والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المتعلقة بالانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً. كما سيسمح التحليل المتعمق لمخاطر المناخ للبنوك بتحديد القطاعات والشركات الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، مما سيساعدها على تعديل سياسات الإقراض وفقا لذلك.

من ناحية أخرى، من خلال تقييم المخاطر المناخية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، ستتمكن البنوك المغربية من توجيه مواردها نحو المشاريع والشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة ومقاومة للمناخ. ومن خلال الدعم المالي للمبادرات منخفضة الكربون والصدقية للبيئة، ستساعد البنوك على تعزيز الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً والحد من البصمة الكربونية لمنطقة المغرب العربي. من خلال تعزيز ثقافة النظر في مخاطر المناخ، سيكون اتحاد المصارف المغربية قادرا على توفير الأدوات والإرشادات للبنوك الأعضاء لمساعدتها على فهم هذه المخاطر ودمجها بشكل أفضل في عمليات صنع القرار الخاصة بها. وسيشجع ذلك على اتباع نهج أكثر حكمة ومسؤولية في تخصيص الموارد المالية، مما سيسهم في تعزيز استقرار النظام المالي في المنطقة.

5.7. المقارنة المعيارية ومراقبة التقدم المحرز

يمكن لاتحاد المصارف المغربية اتباع نهج استباقي من خلال إنشاء آليات قياس لتقييم وقياس أداء الاستدامة للبنوك الأعضاء. ستضع عملية المقارنة المعيارية مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لتقييم التقدم الذي أحرزه كل بنك في

رحلته نحو تمويل أخضر وأكثر مسؤولية. من خلال المراقبة المنتظمة للتقدم الذي تحرزه البنوك الأعضاء، سيكون اتحاد المصارف المغربية قادرا على تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات. ستوفر هذه المعلومات رؤى قيمة حول التحديات المحددة التي تواجهها المؤسسات المالية عند النظر في تبني ممارسات أكثر استدامة. ومن خلال تحديد نقاط الضعف، سيتمكن اتحاد المصارف المغربية من تقديم مبادرات تدريبية وبناء قدرات هادفة لمساعدة البنوك على التغلب على هذه العقبات والتحرك نحو ممارسات أكثر مسؤولية.

ومن ناحية أخرى، ستسلط عملية المقارنة المعيارية الضوء أيضا على النجاحات وأفضل الممارسات للبنوك الأكثر التزاما بالاستدامة. يمكن للاتحاد المصارف المغربية استخدام هذه النجاحات كأمثلة ملهمة لتشجيع البنوك الأخرى على أن تحذو بها وتتبنى مبادرات مماثلة. إن الاعتراف والاحتفاء بالبنوك التي حققت نتائج مهمة في التمويل المستدام يمكن أن يلهم المزيد من المؤسسات للانضمام إلى الحركة نحو تمويل أكثر مسؤولية.

من خلال توحيد المعلومات التي يتم جمعها من خلال المقارنة المعيارية، سيكون اتحاد المصارف المغربية قادرا على تقديم صورة عالمية للتقدم الذي أحرزه القطاع المصرفي المغربي بأكمله من حيث الاستدامة. وستساعد هذه البيانات على تعزيز شفافية البنوك ومساءلتها، مع توفير معلومات مهمة لتطوير السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز التمويل الأكثر مسؤولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وأخيرا، ستجعل هذه الخطوة من اتحاد المصارف المغربية شركة رائدة في مجال الاستدامة، مما سيوفر إطارا مرجعيا قويا لتوجيه البنوك المغربية نحو مستقبل مالي أكثر استدامة وأخلاقية.

5.8. التوسيم والاعتراف

يمكن لاتحاد المصارف المغربية أن يلعب دورا رئيسيا في إنشاء نظام لوضع العلامات أو إصدار الشهادات لمكافأة وتقدير البنوك التي تتميز بممارساتها المستدامة في القطاع المصرفي المغربي. سيسلط نظام وضع العلامات هذا، المرتكز على معايير ESG الصارمة، الضوء على المؤسسات المالية الأكثر التزاما بتعزيز التمويل الأخضر المسؤول. من خلال منح علامات الاستدامة أو الشهادات للبنوك التي تحقق معايير عالية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، سيشجع اتحاد المصارف المغربية المنافسة الإيجابية بين المؤسسات لتحسين ممارساتها والسعي للتميز كقادة في التمويل المستدام في المنطقة. وستكون هذه العلامات بمثابة علامة تقدير وتميز للبنوك التي تتبنى سياسات ومبادرات مسؤولة، مما يوفر حافزا إضافيا لمواصلة جهودها في هذا الاتجاه.

في نفس الوقت، يمكن لاتحاد المصارف المغربية أن يلعب دورا ترويجيا من خلال تشجيع وضع العلامات على المنتجات المالية الخضراء من قبل المنظمات المعترف بها والمستقلة. تشهد هذه العلامات على أن المنتجات المالية تلبية معايير صارمة للاستدامة والتأثير الإيجابي على البيئة. ومن خلال تسليط الضوء على هذه المنتجات الموسومة، سيتمكن البنوك المغربية من جعل عروضها أكثر جاذبية للمستثمرين والزبائن الذين يرغبون في إحداث تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع.

وستساعد هذه العلامات والشهادات على تعزيز مصداقية المستثمرين وتقتهم في البنوك المغاربية، من خلال تزويدهم بمعلومات واضحة ويمكن التحقق منها حول استدامة منتجاتهم وخدماتهم المالية. كما سيعزز الشفافية والمسؤولية في المؤسسات المالية، مما سيشجع لها الفرصة لإبراز التزامها بالتنمية المستدامة بطريقة ملموسة يمكن التحقق منها.

5.9. التعاون والشراكات

بتأزر أعضائها وأصحاب المصلحة، يمكن لاتحاد المصارف المغاربية أن يلعب دورا رئيسيا في تشجيع ودعم تطوير المبادرات الخضراء داخل القطاع المصرفي المغربي. يمكن لاتحاد المصارف المغاربية أن يعزز بنشاط تمويل المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمبادرات المستدامة الأخرى. ومن خلال تسهيل الوصول إلى الموارد المالية اللازمة، ستتضمن البنوك المغاربية من لعب دور رائد في الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضرارا ومرونة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاتحاد المصارف المغاربية أن يلعب دورا تنسيقيا لتسهيل الشراكات بين البنوك المغاربية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التمويل المستدام، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية والوكالات الحكومية وخبراء الاستدامة. وستعزز هذه الشراكات تبادل المعرفة وتبادل أفضل الممارسات والمشاركة في إنشاء مشاريع مشتركة لتعزيز التمويل الأكثر مسؤولية في المنطقة. وسيتمكن العمل مع المنظمات غير الحكومية وخبراء الاستدامة البنوك من فهم التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجه المنطقة بشكل أفضل، ويمكن بذلك تطوير استراتيجيات أكثر استهدافا لدعم المبادرات المستدامة. يمكن للشراكات مع المؤسسات الدولية والوكالات الحكومية تسهيل الوصول إلى مصادر تمويل إضافية وتعزيز مصداقية المشاريع المستدامة مع المستثمرين والممولين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاتحاد المصارف المغاربية تنظيم الأحداث ومنصات الحوار حيث يمكن لأصحاب المصلحة الاجتماع لتبادل الأفكار ومناقشة التحديات والفرص وتطوير مشاريع مشتركة. ستعزز هذه المساحات التعاونية الابتكار وتنفيذ الحلول المستدامة وتعزز دور اتحاد المصارف المغاربية كمحرك للتمويل المسؤول في منطقة المغرب العربي.

خلاصة عامة

بدأت البلدان المغاربية في الخروج من جائحة كوفيد-19، لكن التحديات الهيكلية لم تتغير. يجب معالجة التفاوتات الهيكلية وقيود التضخم والتسريع في التحول البيئي من خلال بناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الجيوسياسية الحالية والمستقبلية. ويمكن للتعافي إن كان عالي الجودة وقائما على التحكم في قيود الميزانية والنقد أن يساعد البلدان المغاربية على تحديد برامج عمل متوسطة وطويلة المدى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتأثر القطاع المالي المغربي كثيرا بتغير المناخ. يتم تشجيع المؤسسات المالية على حماية نفسها من المخاطر الجديدة المتعلقة به. تؤثر الكوارث المناخية على تخلف المقترضين عن السداد. إذ تنشأ صلة مباشرة بين الجدارة الائتمانية للمقترضين والكوارث الطبيعية. في مواجهة تفاقم الظواهر الجوية العنيفة في منطقة السواحل، تواجه البنوك تحديا متمثلا في تقييم تأثير مخاطر المناخ على التخلف عن السداد. بالإضافة إلى ذلك، يتوفر تمويل خاص بالتحول البيئي. لمواجهة التحديات المناخية والبيئية، تسعى العديد من البنوك إلى تقليل تمويل المشاريع والشركات ذات التأثير السلبي على البيئة.

ولكن كيف يمكن تقييم هذه المخاطر الجديدة؟ بشكل عام، تستخدم البنوك تسجيل الائتمان لتقييم مخاطر التخلف عن السداد. هذه الأداة، القائمة أساسا على عناصر مالية، لم تعد كافية. يجب أن تتضمن أداة التقييم عناصر غير مالية. إنه من الصعب قياس العلاقة بين الجوانب المناخية وملاءة الشركة. يمكن تحديد خطر وقوع كارثة مناخية محليا وقياسها كميًا. يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على النتيجة النهائية للشركة. على سبيل المثال، يمكن دمج متغير جغرافي / مناخي في نماذج تسجيل الائتمان، مما قد يؤدي إلى تخفيض تصنيف الشركات الواقعة في مناطق الخطر، مثل مناطق الحرب أو الزلازل.

ومن ناحية أخرى، يمكن للمصارف أن تحدد قطاعات النشاط التي تعتبر ملوثة وأن تحدد معايير لتقييم الأثر البيئي للشركات المقترضة، يؤخذ هذا بعين الاعتبار عند تحليل طلبات الائتمان.

يتمثل التحدي المنهجي للبنوك في تحديد المعلومات غير المالية التي تسمح بأخذ مخاطر المناخ بعين الاعتبار في عملية الإقراض. يعمل العديد من الفاعلين في القطاع المصرفي على تفعيل تقنيات تقييم مخاطر المناخ. ومع ذلك، تجدر الملاحظة أن الوعي بالقضايا المتعلقة بالمناخ داخل القطاع المالي لا يزال حديثا نسبيا.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فقد التزم اتحاد المصارف المغاربية لسنوات عديدة بتطوير التفكير التشغيلي من أجل مواجهة التحديات المناخية والبيئية لصالح البنوك في البلدان المغاربية.